کتابخانهٔ
مجلس شورای
اسلامی
۷
۴۰۷

كتابخانهٔ مجلس شورای ملی

اسم کتاب الجمعيات التعاونية ونظمها في مصر

مؤلف توفيق حامد المرعشلي

موضوع تألیف

11/615

مؤسسهٔ ۱۳۰۲

شمارهٔ دفتر

۷۱۶۵

كتابخانهٔ مجلس شورای ملی

اسم کتاب الجمعیات التعاونیة ونظمها فی مصر

مؤلف توفیق حامد المرعشی

موضوع تألیف

مؤسسهٔ ۱۳۰۲

شمارهٔ دفتر

۷۱۶۵

۱۱/۶۱۵

۷
۴۰۷

الجمعيات التعاونية ونظامها فى مصر

كتابخانهٔ مجلس شورای ملی
تأسیس ۱۳۰۲

تأليف
توفيق حامد المرعشلى
دكتور فى الآداب
مدرّس التعاون والتاريخ بمدرسة عابدين للمعلمين

الفقر رجل يقتله التعاون

ساعد اخوانك يساعدوك

(كافة الحقوق محفوظة)

الطبعة الاولى
(بالمطبعة المتوسطة بشارع العشماوى بمصر)
١٩٢٨ م

الاهداء

الى روح مؤسس التعاون بمصر
المرحوم عمر بك لطفي ، أهدى كتابى ؟

توفيق حاصر
المرعشلى

مقدمة

فى الحق أن إحداث حركة تعاونية بالبلاد تفتك بالفوضى الاجتماعية والاقتصادية التى نحن عليها ، انما هى إحدى دعامات النهضة العامة . وفى الحق أيضاً أن الحركة التعاونية أسرع الحركات الى الأخذ فى التوسع لانها تجدى النفع العاجل للمتعاونين .

إن المجتمع المصرى زراعى أكثر منه شىء آخر . لذلك كان التبشير بالتعاون الزراعى فى أوساط الفلاحين أهم ناحية يعنى بها من يريد الخير لمصر .

لكن الوسط القروى ضئيل الاستنارة ، فلا تجد به من تعتمد عليه فى المهمة التعاونية وتوكل اليه أمرها . لان أبناء الفلاحين الذين يدرسون دراسة عالية أو فنية لا يعيشون فى مساقط رؤوسهم ، بل يلجأون الى مراكز الاعمال العامة فى المدن والعواصم حيث يجدون عملا يلائم مهنهم . أما من درسوا دراسة ابتدائية أو ثانوية أو فى المعاهد الاخرى ، فانهم استوطنوا بلادهم ، فانهم لايقبلون على مزاولة الاعمال الحيوية بالقرية أو قل لا طاقة لهم بها ، لان دراستهم لا توجههم الى شىء منها .

وإذا كان تدريس التعاون بمدارس المعلمين الاولية عاملا مهماً على تقوية الحركة التعاونية فى الاوساط الريفية ، فان طلبة هذه المدارس يحصّلون من المعارف العامة قدراً غير يسير ، تجعلهم يكونون طبقة مستنيرة بالقرية ، وتراهم حين يتمون دراستهم يلجأون الى قراهم

ووجهتهم العمل بين أهلهم وعشيرتهم ، ومن ثم لاتجد فى القرية أرغب منهم فى تحمل أعباء الاعمال الحيوية التى توجههم اليها دراستهم ، فتى وجهتهم الدراسة الى ناحية التعاون كانوا ساعداً مهماً على نشر الدعاية التعاونية بل وكانوا خير من تجدهم بالقرية ، يستخدمون فى ادارة الجمعيات التعاونية .

من هنا نحس بالخسارة التى تعود على مصر من وراء الغاء تدريس التعاون بهذه المدارس . ذلك الالغاء الذى اعتزمته وزارة المعارف ابتداء من سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ الدراسية .

لكن ما زال الرجاء يحدونا ، لما عرف عن حضرة صاحب المعالى وزير المعارف « على الشمسى باشا » من رغبته الاكيدة فى الاخذ بناصر كل ما من شأنه توجيه التعليم الى توطيد النهضة العامة التى احدى أركانها الحركة التعاونية ، أن وزارة المعارف تفكر فى إعادة هذا الدرس بمدارس المعلمين الاولية ، حتى تظفر مصر بالسلاح الماضى الذى يستأصل الفوضى الاقتصادية التى حرمت الفلاح لذة الحياة فضعفت قوى الانتاج العامة بالبلاد

ولعل وزارة الزراعة القائمة على الحركة التعاونية تعاوننا فى هذا الرجاء لدى وزارة المعارف

ولقد كان من حرصنا على إفادة هؤلاء الطلاب ، الفكرة من وضع هذا السفر ليستوعب المنهج المقرر لهم . فما زلنا نستخلص لباب مسائله حتى أوفى على قدر غير يسير من بحث « الجمعيات التعاونية ونظامها فى مصر » فكان كتاباً من بابين : الاول فى التعاون وجمعياته بوجه عام . والثانى فى التعاون فى مصر بوجه خاص .

وما زلنا كذلك نجتلى معالم الموضوع فكان سهماً أصاب عصفورين استيفاء حاجة طلاب مدارس المعلمين والزراعة والتجارة الذين يدرسون التعاون دراسة مستقلة ، وهداية المتعاونين والمشتغلين بالتعاون ومن يهمهم الوقوف على ما يقال فى هذه المادة

وقد توخينا وضوح العبارة وسهولة الاسلوب وانسجام الترتيب والتنظيم مع الاخذ بأهم النقط تفادياً من التطويل ، لعله يغرى من يطالعونه الى اعتناق المبادىء التعاونية والايمان بها حتى يقبلوا على تأليف الجمعيات التعاونية التى نحن فى أشد الحاجة اليها خصوصاً الجمعيات الزراعية منها .

ولعلنا نكون قد وفينا ببعض ما علينا لمصر من الحق فى تغذية النهضة التعاونية التى ما زالت فى المهد ، تلك النهضة التى تتطلع الى رعاية المخلصين من ذوى الرأى والمستنيرين .

والله المعين ؟

فهرس

الباب الاول

فى التعاون بوجه عام

الفصل الاول : مقدمات عامة ١
« الثانى : فى تاريخ نشوء التعاون وجمعياته . . . ١٥
« الثالث : أنواع الجمعيات التعاونية ٢٩
« الرابع : أغراض التعاون وأركان جمعياته ومبادئها . ٤١
« الخامس : فى التعاون الزراعى ٥٣
« السادس : مهمة الحكومة فى تنظيم الجمعيات التعاونية وإعانتها ٦٨

الباب الثانى

التعاون في مصر

الفصل الاول : الحالة الاقتصادية ونشوء التعاون بمصر . ٨١
« الثانى : الحركة التعاونية بمصر ٨٨
« الثالث : قانون التعاون المصرى ١٠٤
« الرابع : تأسيس الجمعيات المصرية والسير بها . . ١١٢

الباب الاول

فى التعاون

الفصل الاول – مقدمات عامة

حاجة الناس بعضهم الى بعض : عاش الانسان فى أول أمره عيشة بدوية بسيطة . على شكل أسرات ثم قبائل ثم جماعات كبيرة مختلفة . لا تستقر الواحدة منها طويلا فى بقعة من الارض بل كانت تنتجع بقعة فى الشتاء وترحل عنها فى الصيف . وهذه هى حالة البداوة التى قلّت فيها متاعب الحياة وتبسطت فيها أسباب العيش والرزق . فكان الفرد فى هذه الجماعات فى بحبوحة من العيش متمتعاً بشىء من الراحة والهناء

ثم ما لبثت هذه الجماعات ان زاد عددها فتصعّبت عليها أسباب الارتحال واضطرت الى الاستقرار فى الوديان المخصبة وعلى ضفاف الانهار أو شواطىء البحار . وأصبحت هذه الجماعات شعوباً وأمماً تعتز بقوة لتحافظ على كيانها وأرضها مصدر حياتها استغلّت أفراد الجماعة أرض بلادها بالزراعة . واستفادوا

من الغابات باخشابها قطعوها بأساحة نحتوها من الاحجار ثم صنعوها من المعادن . واتخذوا الأوانى من الطين ثم من الحجر ثم من المعادن . وهيأوا لأنفسهم المساكن من أغصان الاشجار ثم جعلوها من الطين ثم صنعوا من الطين اللبن ثم بنوها من الاحجار . وقد تبادلت الافراد والجماعات فيما بينهم الغلات وبعض المصنوعات

وما زالت الأمم تتقدم وتترقى فى الزراعة والصناعة والتجارة واضطروا الى نظام ليحمى مجتمعهم من الانحلال فكان الرئيس مصدر الاوامر والقوانين المطاعة . وهكذا سارت الامم تتقدم نحو الحضارة والمدنية والنظام التى تتلخص مظاهرها فى الزراعة واتساعها والصناعة وتنوعها والتجارة وتبادلها والمبانى وتشييدها والحكومة لتنظيم الشئون العامة للمجتمع

ان الفرد فى الجماعات التى ضربت فى الحضارة بسهم غيره فى الحياة البدوية البسيطة : فهو فى حاجة ماسة لان يعيش مع قومه لشديد الحاجة اليهم . اذ هو لا يستطيع أن يعيش منفرداً لانه لا يمكنه أن يستجمع لنفسه أسباب العيش ولا يستطيع أن يوفر بنفسه أنواع الرزق ، ألا ترى أنه اذا اشتغل بالزراعة احتاج

الى مصنوعات الصانع واذا اشتغل بالصناعة احتاج الى محاصيل الفلاح .

وكذلك الأمم محتاجة بعضها الى بعض ، اذ أنه بينما تجد أمة قد توفرت عندها أسباب الصناعات تراها محتاجة الى أمة قد توفرت عندها المحاصيل الزراعية والى أخرى امتلأت باطن أرض بلادها بانواع المعادن

فالانسان محتاج الى أخيه الانسان والامم محتاجة بعضها الى بعض ، وهكذا فالجماعة (أسرة أو قبيلة أو أمة) عائلة واحدة والأمم هى العائلة الانسانية

الاعتماد على التعاون والتآزر : لقد اعتمد الافراد والجماعات في كثير من الظروف على التعاون والتآزر ، ولعل ذلك وجد منذ وجدت الجماعات الانسانية واحس الناس بحاجة بعضهم الى بعض ، فكم يميل الانسان بطبعه الى السعى لينال مساعدة من شريكه فى الحياة أو زميله فى العمل وليحصل على معونة من الاقرباء والاصحاب وكم رأينا أفراد أسرة واحدة طرحوا جانباً ما بينهم من بغضاء واتحدوا وتضامنوا على الأخذ بيد الاسرة من وهدة كان يخشى السقوط فيها ويتقدمون جميعاً بقلب واحد بكل ما عندهم من قوة مادية كانت أو أدبية لتضحى فى سبيل

سعادة الاسرة . وما العصبية الشديدة عند قبائل البدو وقبائل العرب خصوصاً الا نوع من التعاون والتآزر حول مبدأ الدفاع عن كل فرد من أفراد القبيلة وعن القبيلة جميعها فالقبيلة كلها تهب لتأخذ بثأر أحد أفرادها والفرد يهب ليأخذ بناصر القبيلة كلها مهما تكلف من عناء ومهما أنفق من كفاح وتعرض لأشد الاخطار

التعاون غريزة حيوية : لم يكن الباعث على استفادة الافراد والجماعات من المساعدة والتعاون نظاماً موضوعاً اتفقوا عليه أو روابط قانونية ربطت أفراد الأسرة والقبيلة وألزموا بها الزاماً . وانما هي غريزة التعاون في الانسان فطر عليها ونشأت مع نشوء الجماعات وكانت من سبل التغلب على متاعب الحياة وحصناً يقي الانسان عاديات الزمان

ليس التعاون غريزة في الانسان فحسب بل هو غريزة في الحيوان أيضاً اذ نشاهد زرافات من الحيوانات وأسراب من الطيور وجماعات من الحشرات تستعين على تحصيل الرزق ودفع الشر بالعمل متآزرة وبما أودع فيها من غريزة التعاون وتضامن قواها الصغيرة لتكون قوة كبيرة تتغلب بها على المشاق والاخطار

ان الفيلة وهي من أكبر الحيوانات جسما تعيش متضامنة

وتسير متعاونة . فالفيل يعيش بمساعدة المجموع من الفيلة وهذا المجموع في حاجة الى مساعدة كل واحد منها فتخرج الفيلة جماعات الى موارد المياه وتعود غير متفرقة

وكذلك أغلب الحيوانات والطيور والحشرات . القردة والذئاب . الحمام والبط البرى . النمل والنحل . تعيش كلها متحدة متعاضدة في كل حركة وفي كل وقت وفي كل مكان . وكأن كل واحد منها يحيا ويموت على مبدأ « الفرد للجماعة والجماعة للفرد »

تعقد حياة الحضارة والمدنية : لقد كثرت مرافق الحياة فتنوعت حاجات الناس واشتبكت أسباب الارزاق وارتبطت مصالح العباد بعضها ببعض . وذلك حيث تنوعت مظاهر الحضارة والمدنية حتى تعقدت طرق العيش وكثر مصاعب الحياة وتعددت متاعبها .

أصبح كل فرد يحمل عبئاً ثقيلا ومسئولية كبيرة تضطره الى العمل والكفاح والى أن يطوح بنفسه في معترك حياة كله مزاحمات ومنافسات وميدان واسع يتسابق الناس فيه ليفوزوا بتوفير عيشهم وارزاقهم بأوسع ما يستطيعون وليحصلوا على أكبر قسط في الحياة من رغد العيش وألوان الاستمتاع

وأصبحت كل أمة وعلى رأسها حكومتها تسعى جد السعي

فى توسيع مصادر الثروة وزيادة الانتاج وتسهيل سبل العمل وتنظيم جهود الافراد لتنال حظها من البقاء بين كد الامم وتزاحمها

فالحياة جهاد

متاعب الناس : ان سواد كل أمة من الطبقتين المتوسطة والفقيرة فمنهم الزراع والصناع والعمال والموظفون ، وهؤلاء هم قوام الامة وعنصرها القويم وعلى رأسهم تقوم الثروة العامة وبايديهم تسير الحركة الاقتصادية ، لكنهم يلاقون فى حياتهم الصعوبات والمتاعب الكثيرة ، تلك الصعوبات التى نحملها فيما يأتى :

(١) تحكم أصحاب رؤوس الاموال فى معاملة العمال «ا» يتحكمون فى تحديد ساعات العمل ويطيلونها الى درجة الارهاق (ب) يتحكمون في تحديد الأجور وينقصونها الى درجة لا تتناسب مع مجهود العامل ولا مع ما يحصل عليه صاحب رأس المال من ارباح بسبب شغل العامل (ح) يتحكمون فى تنظيم أيام الراحة والاجازات (ء) لا يعنون بمساعدة من يمرض من العمال (ه) لا ينظرون بعين العطف في ترتيب معاش لمن يعجز من العمال عن العمل لشيخوخته أو لسبب طارىء ولا إعانة عائلة من يموت منهم (و) عدم

تعويض من يصاب بخطر من العمال أثناء العمل

(٢) غلاء حاجات المعيشه من مأكل ومشرب وملبس بسبب كثرة الوسطاء (التجار) الذين تنتقل البضائع بين أيديهم. وهم الحائل بين المنتجين والمستهلكين فضلا عن جشعهم فى الارباح الباهظة

(٣) رداءة حاجات المعيشة بسبب غش الوسطاء لها وضياع الزمن فى انتقالها بين أيدى الوسطاء فينتابها التعفن أو التلف

(٤) صعوبة علاج المرضى لقلة المستشفيات العامة ولغلاء أجور الاطباء وأثمان الادوية على الطبقتين المتوسطة والفقيرة

(٥) غلاء أجور المساكن لقلتها أو لتحكم أصحاب الاملاك فضلا عن عدم صلاحيتها للسكنى لضيقها واضطرار المتوسط والفقير الى السكنى في أحياء متكدسة فيها المبانى فتحرم من الشمس والضوء والهواء مما يؤثر على السكان تأثيراً فى الاجسام والقوى المفكرة

(٦) صعوبة تربية الاولاد وتعليمهم لغلاء أجور التعليم وقلة المدارس المجانية وخصوصاً فى مصر حيث لم يعمم التعليم الالزامى بعد

(٧) ويلاقى الزراع والفلاحون والمتصلة أرزاقهم بالارض والزراعة (فضلا عن المتاعب السالف الذكر) صعوبات ومشاقا أخرى فى اعمالهم الزراعية والحصول على المستهلكات الزراعية وبيع حاصلاتهم . تلك الصعوبات التى تجمل فيما يأتى : (ا) تحكم اصحاب الاطيان فى تأجير أطيانهم الى الفلاحين بأجارات مرتفعة اذا نجح الفلاح فى استغلال الارض أوسع استغلال لا يتبقى له الا النذر اليسير الذى لا يكفى لسد حاجاته (ب) يشترى الفلاح المستهلكات الزراعية كالبذرة والسماد بأثمان مرتفعة ومن أصناف رديئة وكذلك الآلات الزراعية يشتريها أو يستأجرها بأثمان أو أجور باهظة (ء) يبيع الفلاح محصولاته ومنتوجاته (القطن والحبوب والبيض والجبن والزبدة والعسل الخ) بأثمان رخيصة لا تتناسب مع مصاريفه وذلك لجهله باحوال السوق واضطراره الى البيع بمجرد اخراج هذه المنتوجات ولتحكم الوسطاء (التجار) صغارهم وكبارهم أو اتفاقهم على حساب الفلاح (ء) اذا احتاج الفلاح الى المال (ولابد له من ذلك) لجأ الى المرابين أو الى

المصارف الماليه يقرضونه بفوائد باهظة وبشروط قاسية . فيعجز الفلاح عن السداد وحينئذ تكون الطامة الكبرى لان المقرض لا يرحمه بل يجرده من أرضه ومحصولاته وماشيته ومسكنه

كل هذه أسباب جعلت الفلاح فى بؤس وشقاء حتى أنه يخرج فى آخر عامه وهو لا يملك ثمن ثوبه الازرق.

تذليل الصعوبات

منذ الوسيط : ان الوسطاء هم اكبر علة تنغص على الناس حياتهم ، فانهم يشترون ما ينتجه المنتجون بابخس الاثمان ويبيعون حاجات المستهلكين باثمان باهظة ، فلا المنتج يحصل على دخل يتناسب مع مصاريف الانتاج ومصاريف معيشته ولا المستهلك يستطيع أن ينظم دخله ليكفى مصاريف معيشته

وليت الأمر يقف عن تحكم هؤلاء الناس ولكن كثرتهم هى من اكبر العوامل فى بخس أثمان الانتاج ورفع أثمان الاستهلاك والامثلة على ذلك شتى لا تقع تحت حصر اذ يكفى أن تحصل على نوع من أنواع المأكولات من البدّال ثم ابحث

عن ثمن مشتراه من المنتج الاصلى وبكم يبيعه البدّال تجد الفرق شاسعاً جداً وذلك بسبب تنقله من وسيط الى وسيط فلا يصل الى المستهلك الا بعد أن يتبادله عدد من الوسطاء كل منهم يتحكم فى مبلغ ارباحه

واذاً فحذف الوسيط سبيل لهناء الناس وسعادتهم ، واذاً يجب العمل على حذف هؤلاء الوسطاء كلهم أو بعضهم حتى يستطيع المستهلك أن يحصل على حاجاته من المنتج مباشرة أو عن طريق وسطاء قليلين وحتى يستطيع المنتج أن يصرّف ما ينتجه الى المستهلكين مباشرة أو الى كبار التجار

واجب أصحاب رؤوس الاموال : ليعلم أصحاب رؤوس الأموال ان الاستبداد بالعمال والأجراء والتحكم فى أجورهم وأيام الراحة وعدم العناية بأمورهم هو إضعاف لرؤوس أموالهم ومجلبة لشرور تؤدى حتما الى قلة الانتاج وفي ذلك الضرر الاكبر على مصالحهم وعلى قوى الانتاج فى المجتمع الذى يعيشون فيه

ان العمال والاجراء وأصحاب المرتبات هم رأس المال الحقيقى فلا فائدة لصاحب المصنع اذا لم يشتغل عماله بجد ونشاط ، ولا فائدة لصاحب الارض اذا لم ينل الفلاح نتيجة مجهوده ، فان

رؤوس أموالهم لا تُدِر عليهم شيئاً ولكن يد العامل هى التى تدِرّ عليهم اللبن والعسل

واجب أصحاب رؤوس الاموال ان يكافئوا عمالهم بأجور تتناسب مع مجهودهم وألا يضنوا عليهم بأجور أيام للراحة ، وأن يواسوا مرضاهم وعائلاتهم . وان يبذلوا ما فى وسعهم لارضائهم والا يجعلوا كل أغراضهم مطامعهم فى ابتزاز آخر قطرة من عرق العامل .

ان صيانة رأس المال لا تكون الا بتنظيم شئون العمال

وسائل الانقاذ : لتعلم الطبقات الفقيرة والمتوسطة اننا مهما كررنا القول للوسطاء أن يشفقوا على الناس ومهما وجهنا النصيحة الى أصحاب رؤوس الاموال أن ينظموا شئون العمال فلن يكون هذا وذاك سبيل انقاذهم وملجأ هنائهم ، اذ ليس من سبيل لانقاذ هذه الطبقات من المتاعب الجمة التى تنغص عليهم حياتهم الا بالالتجاء الى أمور ثلاثة :

(١) **الاعتماد على النفس** : يجب أن يتولد الشعور عند الناس بما يلاقونه من صعوبات فى الحياة وبمصادر هذه الصعوبات وان يدركوا أنهم لن يجدوا من يعطف عليهم ويساعدهم

من تلقاء نفسه ولمجرد المساعدة ، واذاً فالاعتماد على أنفسهم مصدر الخير ومفتاح السعادة ، يجب أن يمتلئوا اعتقاداً بأن كل فرد معلق من عنقه وأن يعتنقوا المبدأ

« ما حك جلدك مثل ظفرك فتول أنت جميع أمرك »

يجب أن تثبت وتقوى فضيلة الاعتماد على النفس فهى أساس النجاح ، يجب أن يوطد الانسان نفسه على عزم صادق وارادة قوية فيحيا أطيب حياة

(٢) **التوفير** : اذا توفر عند الانسان الشعور بالمسئولية وأحس بمتاعب الحياة وعرف ضرورة الاعتماد على النفس قويت فيه الارادة واستطاع أن يعمل على التوفير والاقتصاد. وإذاً يستطيع الصانع والزارع والأجير وصاحب المرتب أن يوفر من دخله أو أجره قرشاً واحداً أو نصف قرش فى اليوم أو في الاسبوع حتى يجتمع لديه في بضعة شهور مبلغ ليس بالكبير كجنيه أو نصف جنيه ، فسيكون هذا المبلغ الضئيل رأس مال ينفعه

(٣) **المساعدة** : لا شك ان رأس المال الضئيل الذى يمكن ان يدخره بالتوفير هو أقصى ما يستطيعه انسان فقير .

ولكنه لا يمكن ان يكون وسيلة لتحسين حالته وانقاذه. وانما اذا هو التمس مساعدة اخوانه بما ادخروه مثله امكن ان يجتمع لديهم مبلغ كبير يكون رأس المال الذى ينفعهم جميعاً. فبه يستطيعون ان يحصلوا على حاجاتهم الاستهلاكية بالجملة من المنتج مباشرة أو من التاجر الكبير بثمن معقول ثم يوزعونه على انفسهم وهم مطمئنون من جهة الثمن والنوع. اما اذا كانوا من المنتجين أمكنهم أن يوفروا لانفسهم أسباب الانتاج بارخص المصاريف وأن يجمعوا منتوجاتهم معاً ويبيعوها الى المستهلكين مباشرة او الى كبار التجار - هذه هى الطريقة المثلى (طريقة المساعدة) لابعاد الوسيط وازالة صعوبات الحياة

التعاون كنظام : ان شعور الطبقات الفقيرة والمتوسطة بالخسائر التى تعود عليهم من تحكم الوسطاء وحاجتهم الى شفقة أصحاب رؤوس الاموال كاف ليدفعهم الى التفكير فى السبيل الذى ينقذهم . أنهم لا يجدون أمامهم سوى الاعتماد على النفس والتوفير والمساعدة وتجمعها كلمة « التعاون »

ان كلمة التعاون تشعر بما تنطوى عليه من المعانى السامية فهو

المعونة والتعاضد والتآزر والتساند والاتحاد والائتلاف على أساس المحبة والاخلاص والامانة

يستفيد الفرد من جمعية يندمج فيها ذات رأس مال متجمع من تلك الدريهمات القليلة التي وفرها كل واحد

أن جمعية تتكون لابعاد الوسيط وتحسين حالة أعضائها الانتصادية بواسطة رأس مال يجمعونه من توفيرهم (لكى تسير سيراً مرضياً وتأتى بالفوائد والاغراض المطلوبه) تحتاج الى نظام وقواعد تسير عليه وتدر به رأس المال وتنظم طرق الحصول علي المستهلكات وتوزيع المنتوجات وحسابات ذلك وكيفية اجتماع الاعضاء ومن منهم يقوم بادارة شئون الجمعية الى غير ذلك من نظم . هذا النظام وتلك القواعد هى الدستور (القانون الاساسى) الذى يضعه أعضاء الجمعية ويكون كتاباً مقدساً يرتبطون به ولايحيدون عنه قيد شعرة فيتحقق لهم النجاح

جمعيات التعاون: اذا فالتعاون الذى نريد أن ندلك عليه هو اتحاد طوائف من العمال أو الصناع أو الزراع أو الموظفين أو أصحاب مهنة واحدة فى جمعية لغرض تحسين حالتهم الاقتصادية وتذليل صعوبات الحياة بواسطة مساعدة بعضهم بعضاً وعن طريق رأس

المال الذى يكونونه واتباع نظام (قانون) يضعونه ليرتبطوا به. ويكون أساس اتحادهم

الفصل الثانى
فى تاريخ نشوء التعاون وجمعياته

التعاون كفكرة ومبدأ: وجد التعاون منذ وجدت الجماعات الانسانية. فاعضاء الاسرة يتعاونون فى كثير من الظروف لاغراض أدبية واغراض مادية. ويتعاون الجار مع جاره على درء الاخطار ويتقدم الواحد للآخر باصناف من المساعدة. والامم تتعاون أفرادها فى أوقات الشدائد. ويرى الانسان حوله ويسمع كل يوم تضامن الاحياء فى مختلف الامور.

التعاون فضيلة: لاتخلو تعاليم اخلاقية على تعدد مناهجها وتباين بيئاتها من الحث على فضيلة التعاون والحض على وجوب الاخذ بها فى كافة نواحى الحياة. ففضيلة التعاون أولى المبادىء الاخلاقية التي يلقنها الوالد لاولاده. ويلوح بها المعلم لتلاميذه. ويرفع لواءها الزعيم لتلتف حوله الامة. التعاون فضيلة تقوم عليها الحياة الهادئة المطمئنة. هى أساس النجاح ودعامة التقدم والترقى.

هى درع يحفظ الانسان من التدهور . ولم تختلف الافراد والامم فى ان التعاون فضيلة وكذلك الفلاسفة والاخلاقيون اتفقوا على ان التعاون من الفضائل الاساسية

التعاون والديانات : كانت الاديان وما زالت من اكبر العوامل على تهذيب النفوس وبث مكارم الاخلاق . وان المبادىء السامية التى بعثتها في الانسانية هى عماد الحياة بين الناس فى المعاملات وفى تخفيف ويلات الزمان

كم أمرت الاديان بالخير ونهت عن الشر وكم ألّفت بين الناس وجمعت القلوب وحثت على إيصال ذى القربى والمساكين ونزعت من النفوس الحقد والبغضاء لتحل محلها المحبة والصفاء

ان الديانات السماوية (الموسوية والمسيحية والمحمدية) جاءت كلها بمكارم الاخلاق ودعت الناس الى الائتلاف والتعاون ومساعدة الفقير ولم الشمل بين الاسر والجماعات

فالتوراة مليء بالعبر الكبيرة زجراً عن التفرقة وحضاً على المحبة والوئام والانجيل حوى كثيراً من الآيات لتهذيب النفوس وبالوصايا النافعة بالتآزر والتعاون

أما الدين الاسلامى الحنيف فكله آيات بينات تحض على

الفضائل واشرف المقاصد وقد ألف بين القلوب وجمع النفوس ودعا الى التعاون والتآزر . وبث من المبادىء الشريفة التي هى أس الفوز وسبيل التغلب على متاعب الحياة .

التعاون فى أزمنة التاريخ : انتفعت الطبقات المختلفة فى اكثر البيئات من التعاون والاتحاد . وكان الباعث عليه ماعاناه الناس من الشدائد كالفقر والظلم والاستبداد وضياع الحقوق والميل للدفاع عن النفس والمال وقد وُجدت هذه البواعث فى ازمنة التاريخ المختلفة فأخذت الجماعات والطبقات تشد أزر بعضها البعض وأخذ التعاون اشكالا مختلفة وقامت هذه الاشكال كل على نظام خاص تبعاً للظروف وطبيعة العوامل المحيطة بالزمان والمكان

التعاون عند قدماء المصريين : دلّت الآثارات الفرعونية على أن التعاون كنظام وجد عند قدماء المصريين على شكل جمعيات أو شركات تفتح الحوانيت لإعانة الفقراء ومدهم بصنوف من المساعدة كتسهيل حصولهم على أنواع الغلات أو الإغداق عليهم ببعض الخيرات وذلك فى مثل أيام رمسيس الثالث من الاسرة التاسعة عشرة . وبالرغم من أننا لم نقف تماماً على كيفية تكوين مثل هذه الجمعيات التعاونية ولا عن نظاماتها وطرق ادارتها وأنواعها

ومدى أغراضها في عصر الفراعنة ، فقد فهمنا حقاً أنهم عالجوا تحسين حالة الطبقة الفقيرة بواسطة نظام تعاونى

وقد كان للكهنة عند قدماء المصريين يد طولى فى انقاذ الفقراء والضعفاء من هاويات البؤس ومنازل الشقاء والدفاع عن حقوقهم أمام الملوك والحكام . فكان بعض الفراعنة يواسون العمال ويولونهم احسانهم وعطفهم ويعملون علي راحتهم بتقليل ساعات العمل وعدم إثقالهم بأثقل الاعمال وأشقها

التعاون عند الامم القديمة : ولعل فكرة التعاون كنظام أيضاً وجدت عند الامم القديمة بصور مختلفة تبعاً لظروف متاعب الطبقات الفقيرة ولحالة الدول والحكومات وتبعاً لظهور عاطفة الشفقة على المسكين والضعيف

ودلّنا التاريخ على أن طبقات الشعب الفقيرة في بلاد اليونان كثيراً ماتضامنت وتعاونت على تحسين حالتها فكانت تكتسب حقوقاً انتشلتها من الشقاء

وكذلك عند الرومان كانت تقوم طبقة الشعب في بعض الازمنة وتتعاون على اكتساب حقوقها المدنية والاقتصادية. مما أدى الى تغيير سير التاريخ وتحسين حالتهم المادية والأدبية

التعاون فى العصور الوسطى . كانت نظم العصور الوسطى فى أوروبا تحول دون قيام الجماعات والطوائف باعمال على أساس التعاون .

فقد ساد فى أوروبا فى هذه العصور نظام الاقطاع وهذا النظام قضى بان الملك يملك أرض المملكة ثم يقطع الاشراف (الاعيان) أجزاء من أرض المملكة (اقليما مثلا) وهؤلاء يقطعونها أجزاء صغيرة الى الزراع نظير قيامهم بخدمات معينة ونظير اعطاء جزء من المحصول للسيد (الشريف) فكان مجهود الفلاح وعرق جبينه مآله الى السيد ولايبقى له الا النذر اليسير من المحصول الذى لايكفيه طول عامه . ولما كانت أراضى أوروبا تغطى بالثلوج فى بعض أشهر السنة كان الفلاح يعمل فى مصانع الغزل والنسيج أويشتغل في بيته بالغزل والنسيج أو بعض الحرف الاخرى ليستعين على العيش فى هذه المدة . فكان فى عمل مرهق طول عامه ومع ذلك لايحصل الا على الضرورى من الرزق

وكان الصناع وأرباب الحرف يندمجون فى جمعيات الصناعات والحرف التى يتسلط عليها مشايخ الطائفة أو الحرفة وكان غرض هذه الجمعيات احتكار المهنة بحصر الصناعة في طائفة معينة هي الصناع وأولادهم حتى لايزاحمهم مزاحم فضلا عن أن شيخ الطائفة كان

يستولى على ضرائب معينة من أجور العمال أو أرباحهم . وما كانت هذه الجمعيات تعنى بتحسين حال العمال والصناع أو بترقية شئونهم

فكانت هذه النظم سداً منيعاً دون قيام مظاهر تعاونية لتحسين طبقات الزراع والصناع

التعاون فى العصور الحديثة . ظلت حالة الفلاحين على ماوصفنا حتى زال نظام الاقطاع من أكثر أقطار أوروبا في القرن السادس عشر . ومع ذلك فمن هذه الازمنة الى القرن التاسع عشر لم يجد الفلاح من يأخذ بيده ويخلصه من أيدى المرابين ويدفع عنه غائلة الامراض وينظم له حياته وشئونه الزراعية وتربية أولاده

وظل الصناع والعمال فى مشاق وإرهاق بسبب احتكار المهنة وتحكم مشايخ الطائفة الى القرن الثامن عشر حين قامت فى وجوههم صعوبات جديدة أثرت فى حياتهم ومعيشتهم تأثيراً سيئاً وأنهكت قواهم وحرمتهم لذة العيش

نشوء نظم الجمعيات التعاونية فى القرن التاسع عشر

اكتشاف البخار وتأثيره : عانى العمال والصناع كثيراً في اوروبا على اثر اكتشاف البخار والنهضة الصناعية . فقد اكتشف

البخار فى القرن الثامن عشر واستخدم فى الآلات الصناعية المختلفة مما أدى الى الاستغناء عن عدد كبير من عمال المصانع على اختلاف أنواعها والاستعاضة عنهم بالآلات حتى صاروا جيوشاً من العاطلين وانقطعت أرزاقهم وضاقت معيشتهم مما حدا بهم الى التجمهر واستعمال العنف والارهاب . فكانوا يهاجمون الآلات الصناعية لتكسيرها لعلهم يظفرون بتعطيل هذا العدو الذى أقفل فى وجوههم أبواب العمل

الثورة الصناعية والحاجة الى العمال : لكن الاحوال مالبثت أن تطورت شيئاً فشيئاً . واذا بالبخار والآلات يتمخضان عن ثورة صناعية. فقد ازداد الانتاج الصناعى الذي لما عرض بكثرة فى أسواق أوروبا هبط ثمنه. وكان عدد سكان أوروبا قد نما فى أكثر الممالك كما أن أسواق الشرق والمستعمرات امتلأت بالبضائع الاوروبية الكثيرة التى زادت باستعمال الآلات البخارية فى الصناعات فزاد الاقبال عليها واضطرت المصانع الى التمشى مع زيادة الاقبال لانتاج مايكفى بالطلب

زد على هذا أن نطاق الاعمال اتسع اتساعاً كبيراً بسبب الاعمال التى استخدم فيها البخار كالسكك الحديدية مثلا

فلم تأت أوائل القرن التاسع عشر حتى كان باوروبا الغربية لاسيما انجلترا ثورة صناعية ازداد بسببها عدد العمال زيادة كبيرة واضطروا الى تشغيل النساء والأحداث وزيادة ساعات العمل. لكن أصحاب المصانع وأصحاب رؤوس الاموال لم يشفقوا بالعمال ولم يراعوا أعطاءهم الاجور التى تتناسب مع مجهودهم ومصاريفهم وغلاء المعيشة. فضلا عن تعرضهم للأخطار والأمراض. وكانت المرأة العاملة مضطرة لاهمال بيتها وأولادها. وكان الأحداث يئنون من التعب لعدم قدرتهم على احتمالهم مشاق العمل وتعرضوا لعجز نموهم ومداركهم. وعلى العموم تجرع العمال في أوروبا فى النصف الاول من القرن التاسع عشر كؤوس البؤس والشقاء تارة من تحكم أصحاب رؤوس الاموال وأخرى من غلاء المعيشة

الاصلاح والانقاذ: لم يعدم هؤلاء البؤساء مصلحين يدأبون على البحث عن كل وسيلة لتحسين حالهم. فقد ظهر في أوروبا من المصلحين من قال بان الداء كامن فى النظم الاجتماعية والسياسية وإن الحكومات بيدها تخفيف وطأة أصحاب رؤوس الاموال على العمال وتنظيم شئونهم بإصدار قوانين تحدد ساعات العمل وسن الاحداث الذين يصح تشغيلهم ووضع قواعد للأجور

بحيث تتناسب مع قوة الانتاج وما يعود على صاحب رأس المال من أرباح وتتناسب أيضاً مع حاجات العمال وما تستهلكه عائلاتهم. وفرض تعويض لمن يصاب بخطر أثناء العمل وهكذا من قيود قانونية تنقذ هذه الطبقات من مخاليب الفقر. وقد أصدرت بعض الحكومات أمثال هذه القوانين التى تحدد العلاقة بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال. وما زالت أحزاب العمال والاشتراكيون فى أوروبا تعمل على تغيير النظم السياسية والاجتماعية ومبادئها سعياً وراء إسعاد العمال وتحسين حالتهم

لكن هذه الاساليب ليست الدواء الشافى فان هذا الدواء بيد العمال أنفسهم. فقدظهر مصلحون رأوا أن الأخذ بيد العمال لا يكون إلا من طريق الاعتماد على أنفسهم والاتحاد والتآلف على تكوين جمعيات يتعاونون علي جمع رأس مال لها وهذه الجمعيات التى يديرونها بأنفسهم تتولى الحصول على حاجاتهم المعيشية من مصادرها الأصلية لتكون رخيصة الثمن جيدة النوع حتى تكفيهم أجورهم ويستطيعوا توفير المال الذى هو أساس تنظيم الحياة.

وقد أخرج هؤلاء المصلحون فكرتهم الى حيز العمل. فوضعوا

المبادىء التعاونية التى تقوم عليها الجمعيات وحثوا طبقات العمال والصناع والزراع على الأخذ باسباب التآزر وجمع الشمل وسايروهم فى تكوين الجمعيات وتنظيمها ووضع قوانينها ومبادئها. وما لبثت أن نمت هذه الجمعيات وعظم شأنها وثبتت لها صادف المتعاونون من نجاح وفوائد جليلة مادية وأدبيـة انتشلتهم من مخالب البؤس والفاقة. ولم يمض الا القليل حتى كان معظم العمال أعضاء فى جمعيات تعاونية

الغرس الصالح فى انجلترا: تعد انجلترا مهد التعاون. ففيها ظهر **روبرت أون** (١٧٧١ م — ١٨٥٨ م) الذى أدى للعمال وللانسانية اكبر خدمة بان غرس بذور التعاون وتعهدها تعهد الوالد الرحيم. فسمى بحق **ابو التعاون**. عالج تحسين حالة العمال بأساليب فعالة. بأن أشفق على العمال في مصانعه فقلل ساعات العمل ولم يسمح للاحداث أن يدخلوا المصنع قبل سن العاشرة [1] وأنشأ المدارس لتعليم أولاد العمال نهاراً والعمال أنفسهم ليلا

(١) وان كان الحدث فى سن العاشرة لا يقوى على مزاولة العمل الا أن ما فعله روبرت أون يعد من اكبر مكارمه فان المصانع الاخرى كانت تستخدم أقل من هذا السن بكثير

وأنشأ لهم المكاتب والنوادى. ثم نظمهم جمعية تعاونية وفتح لهم الحوانيت لتبيع لهم حاجاتهم المنزلية باثمان غاية فى الاعتدال ومن أصناف جيدة.

ان حياة «أون» حافلة بالعظمة والتضحية فهو زعيم النهضة التعاونية وواضع مبادئها التي أثمرت بانجلترا وامتدت أغصانها فى أوروبا كلها

ومن أركان النهضة التعاونية في انجلترا أيضاً. **وليم كنج** (١٧٧٦ ـ ١٨٦٥ م) فقد دعا الى التعاون وتأليف الجمعيات بقلمه ولسانه فى الصحف والمجلات

النواة المباركة ـ جمعية روتشديل: أن دعوة «أون» و «كنج» لاقت أذاناً صاغية من بعض العمال وأقبلوا يجربون تأليف جمعية تعاونية. ففى بلدة «روتشديل» من أعمال مقاطعة «لانكشير» بانجلترا اتحد ٢٨ عاملا من عمال الغزل ووطدوا العزم على أن يقتصد كل منهم بضعة (بنسات) من أجره اليومى الضئيل حتى وفّر كل واحد منهم جنيهاً واحداً. واذا اجتمع لديهم ٢٨ جنيهاً. وفي سنة ١٨٤٤ فتحوا دكاناً أودعوه البضائع اللازمة لمنازلهم بهذا المبلغ. وكانوا يتبادلون العمل فى الدكان في أوقات الفراغ بلا أجر. فظهرت لهم في الحال ثمرة العزيمة والتعاون فقد وجدوا مايلزمهم لمنازلهم باثمان

معتدلة ومن أنواع جيدة . وما زالوا يجددون البضائع فى الدكان كلما نفذت وفى كل مرة يزيد المبلغ بسبب الارباح البسيط التى كانت تضاف على أثمان البضائع . ولما ظهر نجاح هـذه الجمعية لباقى عمال البلدة اقبلوا على الاشتراك فيها وظلت تنمو الجمعيـة ويزيد رأس مالها. واتسع انتفاع الاعضاء منها بقـدر زيادة رأس المال وبفضل نظامها الدقيق الذى ساروا عليه ومبادئها القويمة التى تأسست عليها . ولا أدل على مبلغ نجاح التعاون من هـذه الجمعية اذ لم يمض نحو خمسة وعشرين عاما (حوالى سنة ١٨٧٨) حتى كانت أعضاؤها نحو ٥٦٦٠ عضواً وبلغ رأس المال حوالى ٣٠ الفاً من الجنيهات . وأنت ترى من هذا الاحصاء مبلغ نجاح الجمعية وثمرة الاتحاد والتعاون ونتيجة الاعتماد على النفس والتوفير والمساعـدة

ثم حذت طوائف من العمال فى بلاد أخرى فى انجلترا حذو جمعية روتشديل فكثرت الجمعيات التى على نظامها كثرة هائلة بلغت سنة ١٩٢٠ حوالى ١٥٠٠ جمعية. ولم تقتصر هذه الجمعيات على فتح الدكاكين لبيع الحاجات المنزلية بل تناولت أعمالا أخرى لفائدة أعضائها مثـل بنـاء المنازل الصحية وانشاء المصانع لصناعة مايلزمهم واستأجرت الاراضى لزراعتها حتى تحصل على المستهلكات

بأرخص الاثمان وحتى تحذف الوسطاء صغارهم وكبارهم

وكان نشوء الجمعيات التعاونية **فى انجلترا** على نحو ما رأيت ثم انتشر فى اوروبا على أثر ما ناله من نجاح . لكنه أخذ يتشكل فى بعض الاقطار الاوروبية باشكال أخرى تبعاً لاختلاف الظروف والعوامل وطبيعة البيئة والمحيط

التعاون فى فرنسا : وممن دعوا قومهم للتعاون وتأليف الجمعيات فى فرنسا **شارل فوريه** (١٧٧٢ — م ١٨٣٥ م) وقد نشر المؤلفات لبث الروح التعاونية لتحسين حالة الطبقات الصغيرة

التعاون فى المانيا : ظهر فى المانيا من دعاة الاصلاح ونشر التعاون لانتشال الطبقات الصغيرة (العمال والصناع والفلاحين) من مخالب المرابين **شلسى دلتسه** (١٨١٨ — ١٨٨٣ — م) وهو صاحب الفضل فى انشاء بنوك تعاونية صغيرة فى المدن لتسليف الاعضاء بفوايد بسيطة وشروط سهلة. وأيضاً «**ريفيزن**» الذى أدى خدمة كبيرة للفلاح فهو الذى سعى وانشأ البنوك التعاونيـة فى القرى لتسليف الفلاحين ما يحتاجون اليه بأقل الفوايد . والذى يدهشك من مقدرة هذا الرجل أن أنشأ هذه البنوك القروية من غير أن يكلف الفلاحين أن تدفع رأس المال

التعاون فى ايطاليا : أخذت ايطاليا فى انشاء الجمعيات التعاونية المختلفة للاخذ بيد الفلاحين والعمال . بهمة المسيو «لوزانى» مؤسس النهضة التعاونية فى ايطاليا

انتشار الحركة التعاونية فى أنحاء اوروبا : أخذت سائر الاقطار الاوروبية تنهض نهضة تعاونية على أثر زيوع الجمعيات التعاونية فى انجلترا وفرنسا والمانيا . وكان يظهر فى كل قطر أبطال يعملون على انتشار التعاون وينظمون جمعياته ويضعون المبادىء التى تتفق وحاجة بلادهم

وفى الربع الاخير من القرن التاسع عشر ذاع تأليف الجمعيات التعاونية بين فلاحى أوروبا فى سويسرا وهولنده ودانمركة وارلندة والنمسا والمجر ورومانيا وروسيا على أيدى رجال عاملين أرادوا النهوض بالحركة الاقتصادية عن طريق التعاون بين المزارعين . فان حال الفلاحين كانت سيئة للغاية من الوجهة الاقتصادية والصحية وكان الواحد منهم لا ينتج ما يتناسب مع مصاريف الزراعة وحاجاته المنزلية وتربية أولاده

وكان لنجاح جمعيات العمال في انجلترا وجمعيات التسليف للفلاحين فى المانيا أكبر أثر فى اقبال الفلاحين على تأليف الجمعيات

(وكان ذلك حوالى سنة ١٨٨٠) وما زالت الحركة التعاونية في أوروبا تزداد وتقوى وتأتى بأحسن النتائج فى تحسين حالة الطبقات الفقيرة والمتوسطة

التعاون خارج أوروبا : أخذت أمريكا فى القيام بنهضة تعاونية مباركة أفادت فائدة كبرى فى تحسين الانتاج وتنظيم الاستهلاك وما زالت تسابق أوروبا فى هذا المضمار

وقد وجدت نهضة فى الهند ومصر فى القرن العشرين عمات على نشر التعاون مقتفية أثر أوروبا

الفصل الثالث

أنواع الجمعيات التعاونية

ذاعت فكرة انشاء الجمعيات التعاونيه في أوروبا واعتنقتها الطوائف المختلفة . وقد أخذت كل طائفة تنظم جمعية بالاسلوب والمبادىء التى تتفق مع احتياجها واغراضها من الاتحاد والتعاون فظهرت أنواع مختلفة من الجمعيات وسار كل نوع في طريق التوسع والنجاح وكان كل نوع يرجع الى فضل ومجهود زعيم ينادى بين طائفة من الناس بوجوب التعلق بالمبادىء التعاونية وانشاء الجمعيات

التى يراها صالحة لهم .

على أنه لم يقتصر الحال على نشوء الجمعيات التعاونية ذات الاغراض والطرق الاقتصادية (كحذف الوسيط والتوفير) بل تكونت جمعيات على فكرة التعاون للوصول الى تحسين أحوال العمال والطبقات الفقيرة بغير الطرق الاقتصادية وهذه الجمعيات تنحصر فى نوعين تقريباً .

نقابات العمال : وهى جمعيات تعاونية للدفاع عن مصالح العمال لتحسين حالتهم ولكن من طريق مطالبة أصحاب رؤوس الاموال بحقوق العمال كرفع الاجور وتقليل ساعات العمل ومنح العمال أيام راحة واجازات وتنظيم العقوبات التى توقع على العمال اذا وقعت منهم مخالفات فى عملهم على أساس عادل . ولم يكن من أساليبهم العمل بالطرق الاقتصادية ومع ذلك فان هذه النقابات أسدت للعمال كثيراً من الخدمات عدا المساعدات الاخرى كترتيب معاشات للعمال عند بلوغ سن الشيخوخة ولعائلات من يموت منهم وكفتح مدارس لتربية الاولاد وغير ذلك

وهذه الجمعيات تكوّن أموالها من اشتراكات شهرية تفرضها على الاعضاء

الجمعيات الخيرية : وهى جمعيات تعاونية يكونها أعضاء يشتركون فى حب عمل الخير والميل الى تحقيق غرض شريف أومبدأ من المبادىء السامية لذاتها . فيكوّنون جمعيات تعاونية خيرية لفتح مدارس لتعليم أبناء الفقراء والمساكين أوملاجىء لايواء أبناء السبيل وتربيتهم وتعليمهم. ويكوّنون أيضاً جمعيات المؤاساة وعمل البر والاحسان لمساعدة الفقراء والعجزة والعائلات التى تصيبها كوارث

ويكوّنون أيضاً جمعيات الاسعاف لاغاثة الجرحى واسعاف المصابين

وهذه الجمعيات تكون أموالها من اشتراكات شهرية ومن الاعانات والهبات التي تتبرع بها محبو الانسانية

الجمعيات التعاونية الاقتصادية

على أن نقابات العمال والجمعيات الخيرية لا يعنينا بحث أغراضها ونظاماتها ولكن الذى يعنينا هو بحث الجمعيات التعاونية الاقتصادية ونظاماتها القائمة على طرق اقتصادية كحذف الوسيط والتوفير وهو موضوع دراسة التعاون ونظام جمعياته اصطلاحاً

وهذه الجمعيات يمكن حصر أنواعها بحسب الغرض الذى

ترمى اليه والنظام القائمة عليه فيما يأتى

جمعيات التعاون الاستهلاكية : وتسمى أيضاً جمعيات التعاون للتدبير المنزلى . وهى الجمعيات التى تأسست وفق أغراض ونظام جمعية « روتشديل » وهى اتحاد طائفة من مهنة واحدة أو متشابهة يعيشون فى بيئة واحدة ويشتركون فى متاعب واحدة لفتح دكان يودعونها حاجاتهم المنزلية كانواع المأكولات والمشروبات والملبوسات والاوانى وغير ذلك مما يلزم للبيت بحيث يحصلون عليها من مصادرها الاصلية أو من منتجها أو من تجار الجملة لتكون رخيصة جيدة النوع وتباع للاعضاء بالقطاعى حسب طلباتهم مع اضافة قيمة المصاريف وأرباح قليلة بحيث لا يزيد الثمن عن سعر السوق

وهذا النوع من جمعيات التعاون ضرورى لكافة الطوائف والبيئات : العمال على اختلاف مهنهم . والصناع على اختلاف حرفهم وكذا الزراع والموظفون وأصحاب المرتبات .

وهذه الجمعيات لابد لتأسيسها من رأس المال يدفعه الاعضاء حصصاً لكل حصة قيمة معينة

جمعيات التعاون الانتاجية والصناعية : وهى جمعيات تؤلفها

طوائف الفنيين الذين يكونون من مهنة واحدة أو الصناع الذين يكونون من حرفة واحدة بقصد إنتاج أو صناعة ما هم مختصون به لتحل جمعيتهم محل صاحب رأس المال أو المقاول أو صاحب المصنع فيعود عليهم الربح الذى كان يربحه المقاول مثلا فضلا عن حصولهم على أجورهم التى يستحقونها على شغلهم فى الجمعية

وهذا النوع من جمعيات التعاون يستفيد منه (ا) المهندسون اذ يستطيعون أن يؤلفوا جمعية تعاونية لتتفق على مقاولات تشييد عمارة أو بناء كبرى أو حفر ترعة أو إصلاح أراض أو غير ذلك من المشروعات الكبيرة التى تلزم للحكومة أو الاغنياء فتحل جمعية المهندسين التعاونية محل المقاولين (ب) الزراع إذ يستطيعون أن يؤلفوا جمعية تعاونية لاستئجار الاراضى الواسعة فيحلون محل كبار المستأجرين (ء) الصناع كالنجارين والحدادين والنقاشين والزجّاجين اذ تستطيع الطائفة ذات الحرفة الواحدة أن تؤلف جمعية تعاونية لتحل محل المقاولين - وكذلك أرباب الحرف الأخرى كالمنجدين ونجارى الموبيليات وصناع الاحذية تستطيع كل طائفة أن تؤلف جمعية تعاونية لفتح مصنع يشتغلون فيه بأنفسهم ويعرضون مصنوعاتهم فى الاسواق أو يعقدون اتفاقات مع المستهلكين مباشرة

وقد استفادت طوائف الفنيين وأرباب الحرف (علاوة على الأرباح الكبيرة) أن أمكنهم تنظيم ساعات العمل وإسداء المساعدات لمن يعجز عن الاستمرار فى الشغل وترتيب مكافآت لمن يصاب بكارثة ومعاشات لعائلات من يموت منهم وتقديم مساعدات لتربية الاولاد.

وهذه الجمعيات لابد لتأسيسها من رأس المال يدفعه الاعضاء حصصاً (أسهما) أيضاً.

جمعيات التعاون المالية : وتسمى أيضاً جمعيات التعاون للاقتراض والتسليف وقد نشأ هذا النوع فى المانيا . والذى دفع المصلحون الى تأسيسه والعمل على نشره مارأوه من مصائب كانت تنصب على الملاك والتجار والصناع والفلاحين بسبب الفوائد الباهظة التي أثقلهم بها المرابون . وهى على نوعين

(١) **جمعيات التعاون المالية فى المدن** : وتسمى أيضاً مصارف الشعب . وهى جمعيات تؤلف فى المدن من الملاك والتجار والصناع لانشاء بنك برأس مال يدفعونه حصصاً ليقترض الاعضاء منه السلفيات التى يحتاجون اليها بفوائد قليلة قد لاتزيد عن ٦ ٪ وبشروط سهلة .

ويرجع الفضل فى تأسيس هذه الجمعيات الى «شلس دلتسه» الذى كان قاضياً فى «دلتش» بالمانيا فراعه (من القضايا التى كانت ترفع أمامه) ماعاناه الناس من ظلم المرابين لهم وإثقال كاهلهم بالفوائد الباهظة ومايصيب المدينون من خراب . ولذلك عوّل على إنقاذ الناس من مخالب المرابين فأسس أول مصرف من هذا النوع سنة ١٨٥٠م. ولما نجح وظهر ما استفاده الاعضاء منه انتشر هذا النوع فى المانيا وأوروبا

(٢) **جمعيات التعاون المالية لتسليف الزراع** : وتسمى أيضاً المصارف القروية . وهى جمعيات يؤلفها الفلاحون فى القرى لانشاء بنك بدون رأس مال ليقرض الاعضاء السلفيات التى يحتاجون اليها بفوائد قليلة وبشروط سهلة. ويرجع الفضل فى تأسيسها الى « ريفيزن » الذى كان شيخاً لاحدى القرى بالمانيا ولاحظ مايلاقيه الفلاح من استبداد المرابين . ولما وجد أن الفلاحين خصوصاً صغارهم هم من الفقر بحيث لايستطيعون الاشتراك فى دفع رأس المال وأنه إذا صمم على أن الاعضاء يجب أن يدفعوا رأس المال أسوة بجمعيات التعاون الاستهلاكية أو مصارف الشعب الذى أسسها « شلس » فلن يجد الاقبال منهم ولن يتحقق النجاح .

لذلك أقدم على تأسيس أول مصرف قروى سنة ١٨٤٩م ليسلف الاعضاء من غير أن يلزمهم بدفع رأس المال بل استمد الاموال من البنوك المالية التى اقترض منها بفوائد معتدلة وأقرضها الاعضاء بفوائد مناسبة .

وقد سار هـذا المصرف بارشاد « ريفيزن » ووفق النظام والمبادىء التى وضعها له فنجح نجاحاً كبيراً وانتشرت الطريقة فى القرى الاخرى وأخذ الفلاحون فى أنحاء أوروبا يقتفون أثر المانيا في هذا المضمار

جمعيات التعاون الزراعية : لما كان الفلاح يحتاج الى مستهلكات زراعية كالبذرة والسماد والآلات الزراعية والى مستهلكات منزلية والى الاقتراض فى أوقات عصيبة والى تصريف منتوجاته الزراعية وهى المحاصيل المختلفة . فقد أنشئت جمعيات تعاونية زراعية تجمع بين مميزات جمعيات التعاون الاستهلاكية والانتاجية والمالية وذلك بان يتحد فلاحو القرية ويكونوا جمعية تعاونية تحصل على المستهلكات الزراعية والمنزلية وتبيعها للاعضاء وتقرضهم الاموال التي تلزمهم بفوائد قليلة وتجمع محصولات الاعضاء لتبيعها الى كبار التجار وللمستهلكين .

وقد تكونت هذه الجمعيات برأس مال دفعه الاعضاء حصصاً ولكن بعضها تكون بدون رأس مال على طريقة المصارف القروية التي سسها « ريفيزن »

جمعيات تعاونية للصناعات والمهن الزراعية : ولما كان يشتغل بعض الفلاحين بالصناعات والمهن الزراعية كعمل الزبدة والجبن وكجمع البيض وتربية الدجاج وإفراخها وتربية المواشى الخ . فقد أنشئت جمعيات تعاونية لغرض تصريف ما ينتجه الفلاح من هذه الاشياء . وهذه الجمعيات تنشأ للعمل فى غرض واحد أو عدة أغراض من هذه الاعمال .

جمعيات التعاون للتأمين : وهى جمعيات تعاونية يكونها أعضاء يشتركون فى التعرض لنوع واحد من الخطر وهى على أنواع:

(١) جمعيات التعاون للتأمين على الحياة الانسانية : وهى جمعيات تؤلف بحيث أن من يشترك فيها يحدد المبلغ الذى يريد الانتفاع به والمدة التى يريد ان يستولى بعد مضيها على هذا المبلغ فيدفع قسطاً سنوياً يتناسب مع المبلغ والمدة وسن المشترك . فاذا مضت المدة المحددة وكان قد قام بسداد الاقساط استولى على المبلغ الذى أمن عليه . أما اذا توفى قبل مضى المدة المحددة استولت

ورثته من بعده على المبلغ الذى أمن عليه . واشهر الجمعيات التى من هذا النوع « شركة جريشام للتأمين على الحياة » وهى جمعية أسست فى انجلترا سنة ١٨٤٨ م وأصبح لها فروع فى أنحاء العالم وحذا حذوها جمعيات أخرى في فرنسا والمانيا وغيرهما

٢) جمعياب التعاون للتأمين ضد الحريق أوالغرق أوالكوارث الفجائية : فيعمل تأمين علي العقارات الثابتة كالمبانى المشيدة . والمنقولة كالسيارات . وذلك بأن يدفع المشترك مبلغاً معيناً سنوياً بنسبة مئوية معينة عن ثمن الشيء المؤمن عليه فان كان منزلا وحرق مثلا عوض له ثمنه.

٣) جمعيات التعاون للتأمين للفلاحين (ضد) التلف من الآفات الجوية على المزروعات أوموت المواشى والحيوانات وذلك بأن يدفع المشترك مبلغاً معيناً بنسبة مئوية عن ثمن الشيء المؤمن عليه فاذا كانت زراعة وأصابتها آفة عوضته الجمعية قيمتها المؤمن عليها وإذا كانت ماشية أوحيوان ونفق وكان المشترك يدفع قيمة التأمين المعين سنوياً عوضته الجمعية القيمة المؤمن عليها .

الاتحادات التعاونية (التعاون فى التعاون)

لما انتشرت الجمعيات التعاونية بأنواعها في أوروبا وسرت الروح التعاونية بين الافراد والطوائف وظهرت فوائد التعاون المادية والادبية أقبل المفكرون يجمعون جهود الجمعيات المتفرقة الصغيرة ويجعلونها تتحد وتتعاون فيكون من اتحادها قوات كبيرة .

كانت كل جمعية تصل الى حد لاتستطيع أن تتعداه فى توسيع نطاق أعمالها وإفادة أعضائها . فلما اتحدت الجمعيات التعاونية وكونت اتحادات تعاونية (كل جمعية تكون عضواً في الاتحاد الذى تنتمى اليه مع بقاء استقلالها فى بلدتها وبنظامها) أمكن أن يتسع المجال أمام الجمعيات لتحقق أغراضها لابعد مدى . وتتلخص مهمة هذه الاتحادات فيما يأتى :

(١) تنظيم جهود الجمعيات وتوسيع نطاق أعمالها والقيام بالمشروعات التعاونية الكبيرة التى لاتستطيع الجمعية الواحدة القيام بهامنفردة كانشاء المصانع الكبيرة لانتاج حاجات الجمعيات .

(٢) تعضيد ومساعدة الجمعيات المنتمية للاتحاد بكافة المساعدات التى تحقق أغراضها كمدها بالمعلومات المفيدة وبكافة الوسائل النافعة لها .

(٣) إنشاء المعارض المؤقتة والمستديمة ونشر الاعلانات لعرض وترويج إنتاج الجمعيات المنتمية الى الاتحاد مما لا يتيسر للجمعية الواحدة عمله

(٤) نشر المبادىء والتعاليم التعاونية وتنظيم الدعوة إليها بالقاء المحاضرات ونشر الكتب والرسائل وعقد المؤتمرات التعاونية.

(٥) درس المسائل التعاونية والاقتصادية العامة التى تساعد الجمعيات على النمو والازدياد

(٦) يقوم الاتحاد بالتفتيش على الادارة ومراجعة حسابات الجمعيات المنتمية اليه وتقديم النصائح والارشادات التى تكفل دقة الادارة وحسن سير الجمعية

اتحادات جمعيات روتشديل : أنشىء أول اتحاد لجمعيات روتشديل سنة ١٨٦٣ . وقد تألف برأس مال دفعته الجمعيات التى انتمت اليه . فسهل الحصول على المستهلكات التى تلزم للجمعيات من مواردها الاصلية وأنشأ المصانع الكبيرة لانتاج هذه المستهلكات فكانت بارخص الأثمان . واتسع المجال لتشغيل من يتعطل من العمال عن العمل .

اتحادات مصارف شلسى : كوّنت المصارف الشعبية اتحاداً

عاماً فى برلين لمد المصارف المنتمية اليه بالسلفيات عند الحاجة لتستغنى عن الاقتراض من البنوك المالية . ولتكون السلفيات بفوائد أقل.

اتحاد مصارف ريفيزن : اتحدت المصارف القروية وكونت اتحادات مركزية . واتحدت أيضاً المصارف المركزية وكونت اتحادات محلية . ثم اتحدت الاتحادات المحلية وكونت اتحاداً عاماً فصارت المصاريف القروية تستمد المعونة المالية وغيرها من الاتحادات المركزية وهذه من الاتحادات المحلية التى تستمد المعونة من الاتحاد العام .

اتحادات الجمعيات التعاونية الزراعية : اتحدت الجمعيات التعاونية الزراعية وكوّنت اتحادات تشبه من بعض الوجوه نظام اتحادات مصارف ريفيزن

وعلى العموم فقد انتشرت هذه الاتحادات وقامت بالمهام التى القيت على عاتقها خير قيام .

الفصل الرابع

أغراض التعاون وأركان جمعياته ومبادئها

أغراض التعاون

لقد رأيت ان التعاون بالمعنى الاصطلاحى المحصور هو قيام

الطوائف بتأليف جمعيات الغرض منها تحسين حالة أعضائها .
وهناك فروق بين الجمعية التعاونية الاقتصادية وبين الشركات الاستغلالية من مالية (مصارف) أو تجارية أو صناعية الخ .
فالجمعيات التعاونية تتوافر فيها ظاهرة العمل على نفع الاعضاء أنفسهم بأنفسهم بخلاف الشركات الاستغلالية فانها قائمة على استغلال رأس المال بكل الوسائل بصرف النظر عن مساعدة الاعضاء الذين لا تربطهم سوى رابطة الحصول علي اكثر ما يمكن من الارباح . أما روح التعاون والمساعدة فلا أثر لهما بينهم

إن الروح التعاونية وجهت الجمعيات الى أغراض أفادت المتعاونين فوائد مادية وأدبية وساعدت على كثرة الانتاج وتنظيم الاستهلاك . فتقدمت الامم التي انتشرت عندها الجمعيات التعاونية تقدماً اقتصادياً محسوساً . كما انها ساعدت على ترقية البيئات المتعاونة وطهّرت المجتمع من كثير من المفاسد والشرور . وعلى العموم فقد كفل التعاون للأفراد وللمجتمع السعادة الاقتصادية والاجتماعية معاً .

اغراضه التعاونية المادية :

١) ان تعيش الناس عيشة هناء واطمئنان : ولا يكون ذلك

الا اذا توفر للمستهلكين حاجاتهم بأثمان معقولة ومن أصناف جيدة وخالية من الغش . وأيضاً اذا توفر للمنتجين أسباب تصريف منتوجاتهم بأثمان معقولة

(٢) تحديد الأثمان الحقيقية للأشياء : ولا يكون ذلك الا باتصال المنتجين بالمستهلكين . مما يجعل المنتج يبيع ما ينتجه بالثمن الذى يتناسب مع مصاريفه ويجعل المستهلك يشترى حاجاته بالثمن الذى يتناسب مع رغبته وقدرته علي المشترى . وبهذا لا يخسر المنتج ولا يغبن المستهلك .

٣) التعود علي دفع ثمن المشتريات فوراً : وبذلك يتخلص الناس من مضايقة الوسطاء الذين يستدرجونهم للمشترى بالأجل

٤) القضاء علي المزاحمات والمنافسات التجارية التى تسيطر على السوق فبينما يصعد الثمن الى حد باهظ إذا به يتدهور الى حد الغبن فيسعد قوم ويشقى آخرون

٥) حذف الارباح الطائلة : لان التعاون لا يجرى وراء الربح الطائل كما تفعل الشركات الاستغلالية . وإنما يرمى الى توفير حاجات المتعاونين وتنظيم تصريف إنتاجهم . ومع ذلك فان الربح محقق بسبب حذف الوسطاء

٦) التوفير بسهولة : فان تنظيم الاستهلاك وتصريف الانتاج وحذف الوسيط ينظم الحالة المالية للناس . ويقدرون علي حجز شيء من المال من غير عناء وإجهاد

اغراضها التعاونية الادبية :

١) إحلال الصفاء بين الناس محل المنازعات والخصومات : ففى تنظيم الحياة الاقتصادية أعظم ضامن لزوال النزاع بين الافراد وبين أصحاب رأس المال أو أصحاب المصانع أو الوسطاء أو المرابين أو المصارف

٢) رفع مستوى مدارك الطبقة الفقيرة : لان الجمعية التعاونية قد تنشيء المدارس لتعليم أعضائها ليلا وأولادهم نهاراً

٣) محاربة الخمور والمكيفات والمقامرة التى تتفشي بين العمال والطبقات الصغيرة فتضر بهم ضرراً بليغاً : فان الجمعية التعاونية قد تنشيء ناديا لاعضائها يقضون فيه أوقات فراغهم . وهذه النوادى لا يسمح فيه بدخول هذه الاشياء كما أنها تكون بعيدة عن الاوساط والبيئات التى تسهل علي الناس الحصول على المشروبات كالحانات والقهاوى العمومية أو المجتمعات التي يغشاها المقامرون وأهل الشر والفساد .

٤) ترقية المجتمع من حيث تربية الابناء وسعادة العائلة ومكافحة الامراض الاجتماعية . وذلك بواسطة المرأة . فالجمعيات التعاونية : تقبل النساء العاملات والفلاحات أو زوجات الاعضاء ضمن عضويتها . إذ لا يخفى ان المرأة ركن مهم فى بناء الامة لان بيدها تربية أبناء المستقبل وتنظيم الحياة العائلية التى هى أساس سعادة الافراد .

أركان الجمعية التعاونية

تشيد الجمعية التعاونية ويقدّر لها الثبات متي توافر فى بنائها الاعضاء . ورأس المال بما يجب أن يتميزوا به من ظواهر وخصائص.

الاعضاء : أن الاعضاء هم الركن الركين فى الجمعية التعاونية . وبقدر كثرتهم وجهودهم في خدمة الجمعية ومهارتهم فى تدبير رأس المال والاستفادة منه يكون نجاح الجمعية . كما أنه بقدر إخلاصهم وأمانتهم واستقامتهم وثباتهم يكون الوصول الى غايتهم من التعاون

إن أعضاء الجمعية يجب أن يكونوا من مهنة واحدة أو بيئة واحدة . حتي تتحد أغراضهم ومقاصدهم وحتي يكونوا مشتركين في الاحتياج الى لزوميات واحدة . فيوجهون جهودهم اليها ويظفرون

بأمنيتهم من التعاون دون وقوع خلاف بينهم ودون استئثار بعض الاعضاء بمطالبهم دون البعض الآخر .

الاموال : إن الاموال ركن مهم في حياة الجمعية التعاونية . وبقدر اتساع رأس المال يكون استيفاء حاجات الاعضاء ولوازمهم وتكون الفائدة أعم وأعظم . أما مصادر هذه الاموال فكثيرة منها (ا) حصص رأس المال الذى يدفعه الاعضاء (ب) رسم الدخول فى الجمعية (ح) اشتراكات شهرية (ء) رسوم بنسبة ممتلكات العضو أو الضريبة اذا كانت جمعية تعاون زراعية (ه) حجز جزء من الارباح (و) الاعانات والهبات والهدايا التي يتبرع بها محبو التعاون (ز) الودائع التي يودعها الاعضاء

مبادىء الجمعية التعاونية

إن حياة الجمعية التعاونية رهينة بأن تسودها الروح التعاونية التي لاتتوافر إلا بقيام المبادىء التعاونية الادبية والمادية بين الاعضاء وفي نظام الجمعية وادارتها

المبادىء الادبية : وهى مبادىء أخلاقية يجب أن تسود بين الاعضاء لنجاح الجمعية :

١) **الاخاء** : يجب أن يتبادل أعضاء الجمعية المحبة والاخلاص والوفاء وان يسود بينهم حسن المعاشرة ومظاهر الود والمجاملة

٢) **الايمان التعاونى** : يجب أن يؤمن الاعضاء بالتعاون وفوائده الجليلة الاقتصادية والاجتماعية بحيث يكون التعاون عقيدة ثابتة عند المتعاونين والمشتغلين بالتعاون جميعهم . يجب أن يثبت أعضاء الجمعية على هذه العقدة ويؤمنوا بها إيماناً لاتزعزعه الحوادث والملمات التي قد تطرأ على جمعيتهم . فان كل عقبة تقوم فى وجههم عند تأليف الجمعية أوفى أثناء سيرها لابد أن تهشم ثم تذوب بمعاول الثبات وإيمانهم بالتعاون والروح التعاونية. ولايقل واجب المشتغلين بالتعاون وبث الروح التعاونية ونشر دعوته من المفكرين والمعلمين وموظفى الحكومة عن أعضاء الجمعية فى هذا الايمان فعليه وحده يتوقف نجاح مسعاهم .

٣) **المساواة** : يجب أن تكون أعضاء الجمعية على السواء أمام الجمعية فلا يفضل عضو على آخر مهما بلغت عدد حصصه فى رأس المال ودون التمييز بين عضو استطاع أن يخدم الجمعية خدمات مادية أوأدبية وبين من لم يستطع فالكل أمام التعاون سواء .

المبادىء المادية : يجب أن يقوم نظام الجمعية وتدبير شئونها

على المبادىء الآتية :

١) **مصير عمل الجمعية فى مصالح أعضائها** : فلا تبيع الجمعية لغير الاعضاء ولا تسعى في تصريف محصولات الغير ولا تقرض غير الاعضاء . لان غير الاعضاء لم يكن لهم ضلع ما في المساعدة القائم عليها التعاون . وهم بجانب ذلك لم يتحملوا متاعب التوفير أو السعى لتأليف الجمعية والاشتراك فى المجهود الذى يبذله الاعضاء ولا المسئولية الملقاة على عاتقهم . زد على هذا أن الجمعية اذا اشتغلت بغير مصالح الاعضاء يخشى عليها أن تنقلب شركة استغلالية

٢) **عدم تحديد عدد الاعضاء** : يجب أن يترك الباب مفتوحا لكل شخص تنطبق عليه شروط العضوية فان التعاون بكثرة أعضائه

٣) **المسئولية** : الاعضاء اما مسئولون مسئولية محدودة بقدر قيمة أسهمهم فى الجمعية واما مسئولون بالتضامن عن كافة ما على الجمعية من التزامات (١) فاذا كانت الجمعية مؤسسة من غير رأس مال

---

(١) اذا كانت المسئولية محدودة فان أسهم الاعضاء فقط وأموال الجمعية وممتلكاتها تكون ضامنة لما على الجمعية من ديون أو تعهدات بحيث اذا عجزت الجمعية عن آداء ما عليها من ديون أو التزامات فان

كمصارف القرى التي أنشأها « ريفيزن » ويجب أن تكون المسئولية مطلقة غير محدودة حتى تكون الجمعية محلا لثقة البيوت المالية فلا تحجم عن إقراضها مايلزمها من أموال لادارة شئونها .

٤) **عدم تحديد عدد الحصص** : يجب عدم تحديد عدد حصص الجمعية أو بعبارة أخرى عدم تحديد رأس المال حتى يكون السبيل مفتوحاً لامكان اطراد زيادة رأس المال

٥) **تحديد عدد الحصص التى تشترك بها الاعضاء** : بمعنى أن يحدد عدد الحصص التى لا يصح للعضو الواحد أن يتجاوزه كأن لا يزيد عن ١٠ ٪ أو ٢٠ ٪ من عدد حصص الجمعية المكتتب بها . حتى لا يكون للعضو الواحد قسط كبير من أموال الجمعية فلا يسيطر على الجمعية ولا تتعرض لاستبداده أو يخشى عليها من الفشل أو الخروج عن الاغراض التعاونية

٦) **تحديد قيمة الحصة** : يجب تحديد قيمة الحصة ولا يصح أن

الدائنين يستوفون حقوقهم من أموال الجمعية فقط أما اذا كانت المسئولية مطلقة (غير محدودة) فان أموال وممتلكات الاعضاء ضامنة أيضاً مع أموال الجمعية لما عليها من ديون وتعهدات بحيث اذا عجزت الجمعية ذات المسئولية غير المحدودة عن الوفاء بما عليها كان للدائنين الحق فى استيفاء حقوقهم من أموال وممتلكات الاعضاء

تتعرض قيمتها الى الزيادة أو النقصان كما يحصل فى حصص الشركات الاستغلالية حتى لا يتجر الاعضاء فى حصصهم وتتعرض الجمعية للافلاس اذا هبطت قيمة الحصص أو لسد الباب فى وجه الفقراء عن الدخول فى الجمعية اذا ارتفعت قيمة الحصص . ويجب مراعاة جعل قيمة الحصة قليلة بحيث يستطيع العضو الفقير دفعها. وتقدير ذلك يرجع للبيئة المؤسس فيها الجمعية . وتسهيلا للفقراء يحسن قبول ثمن الحصص مقسطاً حتى يستطيع العضو أن يشترك فى اكثر من حصة .

٧) **تحديد فائدة الحصة** : تحدد فائدة الحصة ويحسن ألاّ تتجاوز ٥ ٪ لان رأس مال الجمعية التعاونية إنما جمع لفائدة الاعضاء وليس لاستغلاله كالشركات التجارية (١)

٨) **المال الاحتياطى** : يجب أن يكون للجمعية التعاونية مال احتياطى يحدد بنسبة رأس المال لسد العجز الذى قد يطرأ على الجمعية فى سنوات الازمات . وللمال الاحتياطى أهمية كبرى للجمعيات التعاونية لانه حصن منيع يحفظها من الفشل والانهيار

٩) **سعر مبيعات الجمعية** : يجب أن لايتجاوز أسعار ماتبيعة

(١) المبادىء ٤ و ٥ و ٦ و ٧ خاصة بالجمعيات ذات رأس المال

الجمعية لاعضائها سعر السوق. حتى لايشعر الاعضاء بعدم فائدة من التعاون وحتى لاتنقلب الجمعية الى شركة تجارية . بل ويجب العمل بكل الوسائل على جعل السعر أقل من سعر السوق .

١٠) **العدل فى توزيع الارباح** : يوزع صافى أرباح الجمعية التعاونية (ا) جزء كبير للاحتياطى كالربع فى الجمعيات ذات رأس المال وثلاثة الارباع فى الجمعيات التي ليس لها رأس مال (ب) جزء يوزع على الحصص بحيث لايزيد عن النسبة المحددة (كما ذكر بالمبدأ ٧) (ء) لما كان رأس المال يدفعه الاعضاء ويأخذون عليه أرباحاً فمن العدل أن يأخذ الاعضاء أرباحاً بنسبة مشترياتهم من الجمعية لان هذا مجهود يجب تقديره للعضو الذى لايشترى شيئاً من غير الجمعية (بمعنى ان الباقى من الارباح يوزع على الاعضاء بنسبة معاملاتهم مع الجمعية)

١١) **التصويت** : مهما بلغ عدد الحصص التي يملكها العضو فى الجمعية ومهما تنوعت مساعداته فليس له حق في أكثر من صوت واحد فى انتخاب أعضاء هيئات الجمعية أو في إبداء الآراء والاقتراحات .

١٢) **حصر اشتغال الاعضاء بالتعاون** : يجب على الاعضاء

ألا يشتغلوا فى دائرة الجمعية التعاونية أو فى اجتماعاتهم التعاونية بغير أغراض وأعمال جمعيتهم . فلا يصح أن يشتغلوا بالمباحثات والمسائل السياسية أو الدينية أو غير ذلك حتى يوجهوا جميع جهودهم لاغراضهم التعاونية

ادارة الجمعية التعاونية

اشتركت أكثر الجمعيات التعاونية فى نظام متشابه فى ادارتها فلكل جمعية مجلس ادارة ولجنة مراقبة تنتخبهما الجمعية العمومية

الجمعية العمومية : وتتكون من جميع أعضاء الجمعية وتجتمع كل ستة شهور أو كل سنة حسبما ينص عليه قانون الجمعية . ومهمتها (ا) وضع قانون الجمعية أو تعديله (ب) الاطلاع على حسابات الجمعية (ج) النظر فى المسائل المتعلقة بمصير الجمعية . كالانضمام لجمعية أخرى أو الانتماء لاتحاد أو حل الجمعية (ء) انتخاب أعضاء مجلس الادارة ولجنة المراقبة

مجلس الادارة : وتنتخب أعضاءه الجمعية العمومية . ويكون منهم رئيس وأمين صندوق وسكرتير وأعضاء . ومهمة المجلس (ا) تنفيذ القانون والقرارات التى تصدرها الجمعية العمومية (ب)

ادارة شئون الجمعية وفق القانون والمبادىء التعاونية كمشترى مايلزم للجمعية وتصريف منتوجات الاعضاء وإقتراض الاموال وقرضها للاعضاء (ح) عمل الحسابات وحساب الارباح وتوزيعها حسب القانون بعد التصديق عليها من الجمعيه العمومية (ء) عقد الالتزامات والتعهدات التى تلزم للجمعية وتكون بامضاء الرئيس الذى يمثل الجمعية (ه) تعيين الموظفين اللازمين للجمعية الخ

اللجنة الادارية : وتتكون من ثلاثة أعضاء فاكثر تنتخبهم الجمعية العمومية . ومهمتهم مراقبة أعمال مجلس الادارة وملاحظة سير العمل ومراجعة الحسابات ومراعاة تنفيذ القانون بكل دقة .

ادارة الاتحادات : تدار الاتحادات غالباً على مبادىء الجمعيات المنتمية اليها وبنظام يشبه نظامها كثيراً .

الفصل الخامس
فى التعاون الزراعى

تمهيد : تدعونا أهمية التعاون الزراعى لمصر أن نفرد له فصلا خاصاً . نأتى فيه ببعض التفصيل على نظام وأعمال وأغراض الجمعيات التعاونية المختلفة التى استفاد منها أهل القرية فى أوروبا

وأمريكا. خصوصاً فى فرنسا التي اتسع فيها نطاق التعاون الزراعى إتساعا أجهز على كل ما كان يشكو منه أهل القرية من ضيق وفقر. وغرضنا من ذلك أن نعمل على اقتفاء أثرهم ونتبع خطواتهم في بلادنا مصر. تلك البلاد الزراعية التى سواد سكانها من الفلاحين والمرتبطين بالفلاحة والأرض الزراعية وتقوم ثروتها على الزراعة والفلاح وعرق جبينه. وأنت ترى فقر أهل القرية المصرية وما يقاسونه من الضيق وما ينتابهم من أمراض فضلا عن ضعف الانتاج وما يلاقونه من متاعب فى تصريف هذا الانتاج.

تسابقت الاقطار الزراعية فى أوروبا (فرنسا وايطاليا وسويسرا وارلنده والدانمركه وهولنده ورومانيا والمجر الخ) فى إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية. فاهتم كل قطر بالنوع من جمعيات التعاون الذى يناسبه. حتى عاد التعاون على أهل القرية باكبر الفوائد. إذ تحسنت أرزاقهم من الزراعة أو المهن والصناعات الزراعية وتمكنوا من توفير المال واطمأنوا فى معيشتهم وارتقت شئونهم وأحوالهم. وكان من نتائج ذلك كله زيادة الانتاج وتنظيم الاستهلاك. فتقدمت الشئون الاقتصادية عامة فى هذه البلاد.

أهل القرية: يستفيد من التعاون أهل القرية جميعهم على اختلاف مصالحهم وأعمالهم. وأيضاً كل من ارتبطت مصالحه وأعماله وأرزاقه بالزراعة والحقول من (١) الزراع صغارهم وكبارهم (٢) ملاك الأطيان (٣) المستأجرين (٤) فلاحى البساتين (٥) العلاّفين (٦) الوقادين والخشابين (٧) المشتغلين بتربية المواشى ورعيها كالأغنام والأبقار (٨) أو بتربية الحيوانات الزراعية كالخيل والبغال والحمير (٩) والمشتغلين بالمهن والصناعات الزراعية كتربية النحل (العسالين) (١٠) أو تربية دودة القز (١١) أو تربية الدواجن وإفراخ الدجاج وجمع البيض (١٢) أو صناعة الألبان (الزبدة والمسلي والجبن) (١٣) أو استخراج الزيوت (١٤) أو استخراج السوائل أو المربات من الفاكهة الخ.

أنواع الجمعيات: وليس من شك فى أن قيام جمعية واحدة فى القرية بمهام كل هؤلاء الناس أمر من العسر بمكان وفيه من اضطراب أعمال الجمعية بسبب تشعب هذه الاعمال ما يفقدها الدقة والعناية فى خدمة أعضائها

على أن للتعاون من الوسائل ما تكفل خدمة أهل القرية خدمة تعاونية نافعة. فاما أن يؤلفوا جمعية تعاونية ذات أغراض

متعددة فتأخذ على عاتقها الحصول علي المستهلكات الزراعية وتسعى في تصريف إنتاجهم وتحصل على الاموال لاقراضها لهم. وإما أن يؤلفوا جمعية ذات غرض واحد كالعمل في قطع الاخشاب أو جمع الوقود أو فلاحة البساتين أو زراعة الكروم أو انشاء الترع والمصارف أوالتسليف أو التأمين أو العمل فى مهنة أو صناعة زراعية واحدة .

جمعيات التعاون الزراعية :وهى ذات الاغراض المتعددة. ويصح أن تضم الزرّاع والملاك والمستأجرين وكل من ذكرنا من أهل القرية الذين يرتبطون بالزراعة أو يمتون للحقل بصلة . ولهذه الجمعيات ميزات الجمعيات الاستهلاكية والانتاجية والمالية فهى تتناول الاعمال الآتية :

١) الحصول علي المستهلكات الزراعية كالبذرة والتقاوى والشجيرات والسماد والآلات الزراعية وما يلزم لربى المواشى والحيوانات والنحل من علف وأدوات وما يلزم للمشتغلين بالمهن والصناعات الزراعية من مواد وأدوات . كل هذه تحصل عليها الجمعية بالجملة أو من مصادرها الأصلية بأرخص الاثمان وأجود الانواع فتبيعها للاعضاء (وتؤجر لهم الآلات) وهم مطمئنون

من جهة النوع والثمن ودون تحمل التعب فى سبيل البحث والحصول عليها وبذلك يوفرون كثيراً من المال والزمن. كما ان الجمعية تفتح حانوتاً تودع فيه المستهلكات المنزلية للاعضاء من أنواع جيدة وبثمن مناسب لانها تحصل على هذه المستهلكات بالجملة أو من مصادرها الاصلية .

٢)استجماع ما ينتجه الزراع من مختلف المحاصيل وما ينتجه المشتغلون بالمهن والصناعات الزراعية لعرضها للبيع بالجملة صفقات كبيرة ليشتريها كبار التجار أو المستهلكين وذلك فى الوقت المناسب حين يرتفع السوق مثلا . ولانه اذا كان المنتج يعرض إنتاجه منفرداً لا يستطيع أن يحصل على الثمن الذى تتمكن الجمعية من البيع به .

٣) الحصول علي الاموال صفقات كبيرة من المصارف أو من الحكومة بفوائد قليلة وتقرضها للأعضاء بفوائد مناسبة ولمدد قصيرة حتى لا يلجأوا الى المرابين أو الى البنوك التي تقرضهم بفوائد باهظة .

٤) تتولى الجمعية عمل تجارب عن البذور والنباتات والاسمدة الجديدة والا لات والادوات فيتوفر على الاعضاء مايمكن أن

يخسروه فى التجارب . ويجدوا أمامهم نتائج التجارب فيتبعون أحسنها .

٥) ترشد الجمعية أعضاءها الى كافة الطرق والوسائل الاقتصادية التى تعود عليهم بالتوفير وكثرة الانتاج وتنظيم الاستهلاك .

٦) تنشر الجمعية التعليم الزراعى وطرق ابادة الحشرات . واتقاء الآفات وتربية المواشي والحيوانات ووقايتها وعلاجها . وطرق صيانة الآلات والادوات وكيفية المحافظة على المحاصيل والمواد من التعفن أو التلف بالقاء المحاضرات وتوزيع المنشورات

٧) تنشر الجمعية التعاليم الصحية وطرق الوقاية والعلاج من الامراض كثيرة الانتشار بين الاوساط القروية .

٨) تدرس الجمعية الشئون العامة كطرق المواصلات والرى والصرف والقوانين الزراعية وتطالب الحكومة بعملها .

أموال الجمعية : نظراً لفقر القرويين روعى فى تأليف هذه الجمعيات عدم إلزام الاعضاء بالاشتراك فى حصص لتكوين رأس مال . معتمدين فى تسيير أعمال الجمعيه على ماتقترضه من البنوك أو الحكومة . وعلي رسوم الدخول وتقرير رسوم بنسبة الممتلكات أو بنسبة الضريبة . ومن الاموال التى تودعها الاعضاء (أمانات)

ويأخذون عنها فوائد بسيطة .

أما الارباح فيحجز منها جزء كبير لتكوين احتياطي ويحجز منها جزء آخر لصرفه على تحسين حالة القرية كردم البرك والمستنقعات وتنظيم الشوارع وكنسها ورشها ووضع المصابيح ليلا واتخاذ الوسائل الصحية فى القرية الخ

ولاتأخذ الاعضاء شيئاً من الارباح . وهذا طبيعى . لانهم لم يدفعوا شيئاً فى رأس المال . أما اذا كانوا قد دفعوا شيئاً من ذلك فلابأس من أخذ أرباح لاتتجاوز ٦ ٪ من قيمة الحصة

ويجب الاشارة الى مبدأ أخذت به بعض الجمعيات وهو أنه فى حالة حل الجمعية وتصفيتها فان كافة الاموال التي تبقى سواء أكانت من رأس المال أو الاحتياطى أو الارباح أو الهبات لاتوزع على الاعضاء بل تحفظ بمصرف أو بطرف هيئة مضمونة كالحكومة حتى اذا أرادوا إعادة تأليف الجمعية وجدوا الاموال التى تسير بها الجمعية فى الحال . فاذا انقضت مدة تعين فى القانون الداخلى للجمعية كخمس سنوات مثلا ولم تؤلف الجمعية ثانياً صرفت هذه المبالغ على أعمال عامة لصالح القرية التى كانت بها الجمعية . وقد كان هذا المبدأ سبباً فى ثبات الجمعيات وعدم تفكير أعضائها فى حلها يوماً

ما . لانه لن يعود عليهم شيء من أموال الجمعية اذا كانت فى حالة حلها

ادارة الجمعية : أما ادارة هذه الجمعيات فهى تشبه ادارة الجمعيات الاخرى : الجمعية العمومية ومجلس الادارة ولجنة المراقبة .

نجاح الجمعيات التعاونية الزراعية : لقد نجح هـذا النوع في أوروبا نجاحاً عاد على الفلاحين وأهل القرية بالتوفير وأوجد سبل الراحة

كان من أهم أسباب نجاحها فى فرنسا سهولة تأليفها . إذ يكفى أن يجتمع بعض أهل القرية ويؤسسوا الجمعية بوضع نظامها الداخلى الذى يودعون منه نسخة فى دار العمدة ثم يعمدون الى تأليف اللجان والسير فى العمل .

الاتحادات : من أهم أسباب نجاح هذه الجمعيات تأليف الاتحادات التي تمدها بالمعلومات والاموال وتساعدها على القيام بأغراضها وغير ذلك من أغراض الاتحادات (راجع صحيفتي ٣٩ و ٤٠)

ويجب الاشارة الى أن اتحادات الجمعيات التعاونية الزراعية تستطيع أن تحكم السوق التجارية . فمثلا باتصالها بالجمعيات التعاونية المنتمية اليها والاتحادات الاخرى تستطيع أن تمنع أو توقف عرض المحاصيل فى الاسواق حتى يقل العرض فيرتفع الثمن

الجمعيات ذات الغرض الواحد : تستطيع كل جماعة من عمل واحد أن تؤلف جمعية تسهر علي مصلحة الاعضاء في دائرة عملهم على المبادىء التعاونية وبالنظام التعاونى فتنظم لهم الاستهلاك أو تصرف لهم الانتاج كالبستانيين أو زراع صنف واحد كزراع القطن أو زراع العنب أو لحفر ترع ومصارف الخ وكلها تقوم باعمال تشبه من بعض الوجوه أعمال الجمعية ذات الاغراض المتعددة ولكنها فى دائرة الغرض المنشأة من أجله

جمعيات التسليف : وهى من الجمعيات ذات الغرض الواحد فتقرض الاعضاء مايلزمهم من الاموال بفوائد بسيطة ولمدد قصيرة وشروط مناسبة . ولهذه الجمعيات أهمية كبرى فان حاجة القرويين الى المال على اختلاف أعمالهم ومهنهم هى اكبر علة تعطلهم عن الاستمرار فى أعمالهم علي الوجه المرضى خصوصاً في وقت الازمات ويشترك فى هذه الجمعيات الفلاحون والمرتبطون بالحقل من جميع من ذكرنا من أهل القرية .

وقد تؤلف هذه الجمعيات بدون رأس مال (أى علي طريقة ريفيزن) وفى هذه الحالة يجب أن يكون الاعضاء مسئولين مسئولية مطلقة غير محدودة . حتي تثق بها المصارف فلا تحجم عن

إقراضها . كما أن الاعضاء يضطرون الى المحافظة على السداد فى المواعيد .

ومن مبادىء هذه الجمعيات :

١) ألاّ يقبل فى عضوية الجمعية إلا كل شخص عرف بالامانة والاستقامة .

٢) ألا تعطى السلفة للعضو إلاّ اذا تحققت الجمعية من وجه المنفعة التى يصرف فيها المبلغ مع مراقبة العضو بقدر الامكان عند تصرفه

٣) تسليف الاعضاء يكون بضمانة ولمدد قصيرة . حتي لايتهاون العضو فى تدبير الدين فيتعود التوفير والاهتمام بالسداد .

ولهذه الجمعيات اتحادات كما ذكر من قبل

جمعيات التأمين : إن الفلاح الذى يملك ماشية أو اكثر هى كل رأس ماله الذى يعيش منه هو وعائلته . فاذا نفقت هذه الماشية فقد فَقَدَ مصدر حياته . والزارع الذى يزرع فداناً واحداً من القمح . فبعد أن ينفق عليه المال والتعب قد يمسه الحريق ويلتهمه فيضيع عليه مجهود السنة . وقد تتطاير شرارة نار فتلتهم بيت الفلاح المسكين فلا تبقى له ولا تذر . ثم وقد تفتك الآفات

والحشرات بحقل الفلاح فيصبح وهو لا يملك قوت سنته

إن جمعيات التأمين تعوّض الفلاح كل خسارة تأتيه من هذه النواحى فتخفف آلامه وتعوّضه ما يضيع عليه من مال ومجهود من غير أن يكون له ذنب فى هذا الضياع .

يستطيع أهل القرية تأليف جمعية لتأمين على المواشى والمساكن والمزروعات (في حالة الحريق أو الآفات) أو تأليف جمعية لغرض واحد فتؤلف جمعية للتأمين على المواشى فقط وأخرى على المساكن فقط وثالثة على المزروعات .

والطريقة أن العضو يدفع مبلغاً للجمعية بنسبة مئوية من قيمة الشىء المؤمن عليه . ومن مبادىء هذه الجمعيات

١) التحقق من أن الشىء المطلوب التأمين عليه يساوى المبلغ المطلوب التأمين به

٢) الاّ يدفع التعويض الا بعد التحقق من أن العضو ليست له يد فى الخسارة التى لحقت به

٣) يجب أن يقوم العضو بكافة الشروط المتفق عليها عند التأمين.

كثرت شركات التأمين الزراعية فى فرنسا على اختلاف أنواعها فأمن الفلاحون محظورات كثيرة . وعاشوا مطمئن البال على

رؤوس أموالهم ومصادر أرزاقهم .

هذا وإدارة هذه الجمعيات لا تختلف عن ادارة الجمعيات التعاونية الزراعية الاخرى .

جمعيات المهن والصناعات الزراعية : يستطيع أصحاب مهنة واحدة أو صناعة واحدة فى قرية أو اكثر أن يؤلفوا جمعية تعاونية تسهر علي مصالحهم . فتنظم لهم المستهلكات اللازمة لحرفتهم أو صناعتهم . وترشدهم الى أقوم الطرق وأسهل السبل التي تعود عليهم بالارباح وتجمع شملهم ليقوموا بالعمل في صناعتهم معاً فينتظم إنتاجهم ويكثر . وتصرفه صفقات كبيرة فى الاسواق التي تطلب فيها مما لا يتيسر للشخص المنفرد عمله

ان مربى النحل أو مربى دودة القز أو مربى الدواجن أو المشتغلين بجمع البيض وإفراخ الدجاج أو المشتغلين باستخراج السوائل من الفاكهة أو المشتغلين بصناعة الالبان . كل جماعة من هؤلاء يستطيعون أن يؤلفوا جمعية تعاونية لتعمل علي مصلحة أعضائها في دائرة مهنتهم — ولنتكلم على جمعيات صناعة الالبان ببعض الافاضة على سبيل المثال :

جمعيات صناعة الالبان : إن البلاد كثيرة المراعى كسويسرا

تكثر فيها المواشى التي تُدِرّ كميات هائلة من الالبان . ويعيش علي استخراج الزبدة والمسلي والجبن عدد كبير من السكان . لكنهم يلاقون في عملهم صعوبات ومتاعب

١) قد تكون الاسواق التى تباع فيها الالبان وما يستخرج منها بعيدة عن سكن الفلاح . فيتحمل المشاق في نقلها . وقد لا يتيسر له بيعها يوم يذهب بها الى السوق لكثرة ما يكون معروضاً منها ولتزاحم العارضين من أمثاله . واذا ما مضى علي الالبان وقت طويل تعرضت للتعفن

٢) اضطرار الفلاح الى بيع ألبانه وما يستخرج منها الى الوسطاء الذين يتفقون معه على أخذها منه فى مواعيد مناسبة . وهؤلاء يبخسون ثمنها فيشاركونه في جهوده مشاركة ضارة به — زد على ذلك أن المستهلكين لا يطمئنون كثيراً من جهة الالبان وما يستخرج منها التي تصلهم عن طريق الوسطاء لتعرضها لغشهم .

فاذا ألّف صناع الالبان جمعية تعاونية قامت بالاعمال الآتية : —

١) تتخذ لها بناء ينظم على أحدث الطرق ويجهز بالعدد والآلات الحديثة التي تستعمل فى استخراج المصنوعات اللبنية

٢) تُعد وسائل النقل كالعربات أو الاتومبيلات المخصصة لنقل هذه الاشياء

٣) تُعد الاوانى الكافية التي تنقل فيها الالبان من منازل الاعضاء الى محل الجمعية

٤) يقدم العضو يومياً لمحل الجمعية وفى ميعاد محدد كمية اللبن التى تُدِرّها ماشيته أو مواشيه داخل الاوانى التى تعدها الجمعية ويأخذ الايصال اللازم بعد معرفة مقدار اللبن وفحصه من حيث النظافة واختباره من حيث كمية المادة الدهنية التي يحتويها (وحينئذ لا يجرؤ العضو علي الغش . ومع ذلك فان مبادىء التعاون كالامانة والصدق كفيلة بردع وتهذيب النفس الدنيئة)

وعلي هذا يتمكن العضو من التفرغ لخدمة ماشيته ورعايتها بحسب الطرق التي ترشده عنها الجمعية كالعناية بغذاء الماشية وصحتها حتي تدر عليه اكثر كمية ممكنة من اللبن .

٥) يقوم عمال الجمعية (الذين يكونون فى الغالب من الاعضاء) بوضع بعض اللبن الحليب فى أوان أو زجاجات التي توزع على المستهلكين . ثم يستخرجون القشدة والزبدة والسمن والجبن من أنواع ودرجات مختلفة بواسطة الآلات والعدد وفى زمن

قليل . ثم توضع فى أوان أو تلف فى أوراق وتعد للتصدير فى أوقات معينة . كل هذا مع مراعاة النظام الصحى والنظافة مما لا يتيسر للفلاح أن يستعد به . وحينئذ تحمل علي العربات أو الاوتومبيلات لتصدر الى الجهات المطلوبة فيها. أو الى المستهلكين أو الى جمعيات التعاون الاستهلاكية المتفقة مع الجمعية . أو تشحن بالسكة الحديدية الى جهات بعيدة قد تكون خارج القطر . ولذلك يكون من المستطاع أن يأكل أهل باريس مثلا زبدة أو جبنة مستخرجة من لبن لم يمض على درّه من الماشية بسويسرا اكثر من ثمانية وأربعين ساعة — ولعلك تقف من هذا موقف الدهشة . فالتعاون يريك من أساليبه عجباً .

٧) تقرض الجمعية عضوها الاموال التى تلزمه لشترى العلف أو استئجار المراعى حتى لا يلجأ الى المرابين أو الوسطاء الذين يبتاعون منه اللبن

٨) فضلا عن التسهيلات الكثيرة التى تسديها الجمعية للعضو كما رأيت وفضلا عن حصوله علي ثمن لبنه بنظام وبالقيمة المناسبة تماما فانه يأخذ أرباحاً أخرى : (١) يأخذ ربحاً على حصصه المدفوعة فى رأس المال (٢) يأخذ ربحاً بنسبة معاملاته مع الجمعية أى بنسبة

كمية اللبن التى يقدمها وما تحتويه من مادة دهنية .

تسير هذه الجمعيات على المبادىء التعاونية وادارتها ونظاماتها تشبه كثيراً الجمعيات الأخرى

الفصل السادس

مهمة الحكومة
في تنظيم الجمعيات التعاونية واعانتها

المهمة التعاونية للحكومة : الأصل فى المهمة العامة للحكومة هو توفير السعادة للأفراد بكل الوسائل . خصوصاً اذا كانت حكومة نيابية تستمد قوتها من ثقة برلمان يمثل الامة . واذا كان التعاون وتأليف الجمعيات التعاونية مصدر سعادة الطوائف الفقيرة التى هى فى الواقع عليها مدار الثروة العامة وبيدها يدور دولاب الحركة الاقتصادية، فان هذه الطوائف متى تمتعت بشىء من بحبوحة العيش درّت على البلاد الخير والرخاء بنمو الثروة وتحسين الموارد الاقتصادية . وهذه بعض أغراض الحكومة الخيّرة . وحينئذ يلقى على عاتق الحكومة مهمة تعاونية لا تقل

أهمية عن أية مهمة أخرى ترمى الى سعادة الافراد .

فافساح المجال للافراد والطوائف ليؤلفوا الجمعيات التعاونية . وإصدار القوانين لحماية هذه الجمعيات وتنظيمها . وارشاد المتعاونين الى طرق التنظيم . وإعانتهم بالمال . وبث الروح التعاونية فى الأمة . كل هذا من المهمة التعاونية للحكومة التى يجب ألا تغفل عنها

تنطوى هذه المهمة تحت أربعة مظاهر : (١) التشريع والتنظيم . (٢) الارشاد . (٣) المعونة المادية (٤) نشر الدعوة

التشريع والتنظيم : كانت بعض الحكومات تحول دون اجتماع الطبقات الصغيرة (العمال والفلاحين) . لان الاعتقاد كان سائداً بان فى اتحادهم خطراً على رؤوس الاموال والامن العام . ومنشأ هذا الاعتقاد ماوقع من هذه الطبقات من تدمير وتخريب أثناء الثورة الفرنسية وثورات الاستقلال والتحرير التى أتت بعدها . ورسخ هذا الاعتقاد فى اتحاد العمال والفلاحين اتحاداً منظما (أى فى النقابات) . وسبب هذا الرسوخ التجاء هذه النقابات الى استعمال العنف فى سبيل الحصول على مطالبهم . إلا أن هذا الاعتقاد ثلاثى أمام مبادىء التعاون الشريفة وأغراضه النبيلة . ومع ذلك

فانه اذا تدخلت الحكومة فى تنظيم هذه الجمعيات تبدد خوفها من شر اتحاد العمال وتبدل هذا الخوف إطمئناناً . وعلى ذلك يجب أن تقوم الحكومة بسن القوانين التى تفسح المجال للتعاون ولتنظيم جمعياته على المبادىء التعاونية :

١) قد يكون فى القوانين مايحول دون اتحاد بعض الطبقات واجتماعهم كقوانين الاجتماعات التى قد تحرم اجتماع عدد كبير من الاشخاص أو تقيد اجتماعهم . فمهمة الحكومة والحالة هذه هى الغاء هذه القوانين بالنسبة للجمعيات التعاونية .

٢) كانت القوانين قبل انتشار التعاون تعترف فقط بالشركات الاستغلالية فكانت تحمى هذه الشركات ورؤوس أموالها وحقوق أعضائها ولكن على المبادىء الاستغلالية . أما الجمعيات التعاونية فكانت فى نظر القانون شركات استغلالية مما عرض الجمعيات والمبادىء التعاونية للى الانهيار - فكان لزاماً أن تسن الحكومة القوانين للاعتراف [١] بالجمعيات التعاونية مع تكييف الوضع

---

(١) الاعتراف بالجمعية هو قيام الحكومة بتسجيلها أى قيدها بسجلاتها ومعاملتها بالقوانين التعاونية التى يعمل بها .

القانونى لها على أساس المبادىء التعاونية وذلك لحماية هذه الجمعيات والمحافظة على حقوق أعضائها وتحقيق المبادىء والاغراض التعاونية .

٣) ان التكييف القانونى والاعتراف بالجمعيات التعاونية يستلزمان النص على طرق تنظيم الجمعيات. فينص على تعريف الجمعيات التعاونية التى تعامل بحسب القانون وطرق تأليفها ومايترتب على المسئوليات المختلفة ومصادر رأس المال ونظام الاسهم وادخار الاحتياطى وقواعد التسليف وحدود الفوائد وتوزيع الارباح وحقوق الاعضاء وواجباتهم وادارة الجمعيات الى غير ذلك مما يستلزمه سن القوانين بحيث لايخرج هذا التنظيم عن القواعد والمبادىء التعاونية [١] ويجب عند وضع هذه القوانين أن يلاحظ عدم تعقيد طرق تأليف الجمعيات التعاونية فلا يفرض على الاعضاء المؤسسين اتخاذ اجراءات طويلة لتسجيل جمعيتهم لدى الحكومة.

لم تحجم الحكومات الاوروبية عن إصدار القوانين التعاونية لحماية الجمعيات وتنظيمها . ومازالت للآن تسن القوانين كلما دعت

---

٢) ليس الغرض وضع نموذج لنظام العمل وتفاصيله للجمعية فهذا متروك للجمعية تبينه فى قانونها الخاص تبعاً لظروفها وحاجاتها وانما الغرض وضع المبادىء القانونية العامة

الحاجة . واليك بعض مافعلته الحكومات فى هذا الصدد .

فقد أصدرت بريطانيا قوانين سنة ١٨٥٢ و ١٨٧٦ و ١٨٩٣ لتنظيم الجمعيات التعاونية . نصت عن كيفية التأسيس والتسجيل وعدد حصص كل عضو وادارة الجمعية الخ

وأصدرت المانيا قوانين تعاونية سنة ١٨٨٩ و ١٨٩٦ لنظام مصارف شلس وريفيزن . فنصت عن طرق التسليف ومدى الفوائد وتحديد المسئولية أواطلاقها . فمثلا حظرت على صناديق (شلس) أن تقرض غير الاعضاء

وأصدرت فرنسا قانون سنة ١٨٨٤ ألغت به القيود التى كانت مقيدة بها الجمعيات. فقد كانت قبل هذا التاريخ خاضعة لسلطة الحكومة التى كانت تحرم اجتماع أكثر من عشرين شخصاً — وأصدرت أيضاً القوانين لتنظيم جمعيات التسليف الزراعى . منها قانون سنة ١٨٩٤ الذى نظم كيفية انشاء المصارف وشروط العضوية وحقوق الجمعية ونظام رأس المال والمسئولية وادارة الجمعية ومراجعة أعمالها وحساباتها الخ — كما أصدرت أيضاً فى سنة ١٨٩٩ قانوناً لتنظيم الاتحادات وطرق ادارتها وأعمالها .

وأصدرت ايطاليا القوانين التعاونية . خصوصاً فى العهد

الأخير فقد أصدرت قانوناً لتنظيم الجمعيات التعاونية وصيانتها وإعانتها مما سبب انتشار الجمعيات التعاونية انتشاراً واسعاً فى انحاء ايطاليا .

الارشاد : حقيقة ان التعاون أساسه الاعتماد على النفس والمساعدة التي يتبادلها الأعضاء بمحض اختيارهم وعن طيبة خاطر ويجب أن يكون هناك وازع نفسى يزع الناس الى تأليف الجمعيات التعاونية . مستمدين الحماية والنشاط من مبادىء التعاون السامية ومن إيمانهم التعاونى . ولكن الطبقات الصغيرة في الامم لا تأخذ عادة بحظ وافر من التعليم وبعضها لا تأخذ بحظ ما منه لتسترشد به الى تعرّف مواطن المصلحة فتختار لنفسها من الانظمة مايكفل لها الراحة فى المعيشة . ومع ذلك فان هذه الطبقات اذا أخذت بشيء من ذلك فلا تلبث أن تتعثر في سيرها وسرعان ما يتسرب اليأس الى النفوس ويحل الفشل عاجلا

من هنا كانت الطبقات الصغيرة في حاجة ماسة الى ارشادات الحكومة ونصائحها فى تأليف الجمعيات التعاونية والى يدها القوية لتنظيمها وتثبيت مبادئها وتولى الجمعيات بالرعاية والتأييد الى أن ترسخ وتقوى .

ولدى الحكومة من طرق الارشاد ما يكفل نشر التعاون.

١) تعين الموظفين الملمين بالتعاون وطرق تأليف الجمعيات ليرشدوا الأعضاء المؤسسين الى كيفية تأليف الجمعية واختيار أحسن أنواع الجمعيات التى تلائم البيئة المطلوب تأسيس الجمعية لها والى وضع القانون المنظم للجمعية والى تحرير العقود والاستمارات والايصالات. ويلازمون الأعضاء في كل خطواتهم فى تنفيذ القانون وتطبيقه

٢) تعين الحكومة المفتشين والمراجعين لمراجعة أعمال الجمعية وحساباتها وطرق استعمال الدفاتر وغير ذلك

٣) تضع الحكومة نماذج للقوانين المنظمة للجمعيات. وللاستمارات والدفاتر التى تستعمل. وتوزعها على الجمعيات مجاناً أو بقيمة تكاليفها فقط.

٤) توافى الحكومة الجمعيات بالبيانات والمعلومات عن المصادر الاصلية التى تستطيع الحصول منها على المستهلكات التى تلزمها أو الى الجهات المطلوب لها شيء من إنتاج الجمعيات. وان توافيها أيضاً بالاحصائيات والملاحظات التى تساعد على قيام هذه الجمعيات بوظيفتها خير قيام

المعونة المادية: قد يكون الفقر وضيق ذات اليد من دواعى تشتت العمال والفلاّحين وعدم اقبالهم على توحيد قوائم وتأليف الجمعيات التعاونية. فهم فى عوز الى المال ليشد أزرهم ويجمعهم على التآلف والاتحاد لما فيه الخير والنجاح

وليس من أحد أقدر من الحكومة على مدهم بكل ضروب المساعدة المادية:

(١) ان عدم وجود المال لدى الطبقات الصغيرة عقبة كأداء فى سبيل إنهاض الجمعيات التعاونية. ومع ذلك إن لجأت الجمعيات الى البنوك المالية لتقترض منها الأموال فان هذه البنوك تقرضها بفوائد كبيرة لدرجة تجعل المتعاونين لا يشعرون بأية فائدة من التعاون.

ان من اكبر مصادر مالية الحكومة الضرائب التى يدفعها الفلاّح. فيجب الاّ تحجم الحكومة عن مده بالمساعدة المالية بأن تقرض الجمعيات التعاونية الاموال بدون فائدة أو بفائدة قليلة جداً لا تعدو بعض المصاريف التى تصرفها الحكومة فى سبيل القيام بمهمتها التعاونية

وقد اختارت بعض الحكومات أن تخصص بعض المبالغ

لاقراضها للجمعيات التعاونية تودعها باحد البنوك المالية بدون فائدة ليقوم البنك بعملية التسليف للجمعيات لانه يكون أقدر على تنظيم التسليف لخبرته ولكثرة فروعه المنتشرة فى انحاء البلاد .

انتهزت فرنسا فرصة تجديد عقد امتياز بنك فرنسا فى سنة ١٨٦٦ فاشترطت على البنك أن يخصص مبلغاً يزيد على مليون ونصف مليون من الجنيهات لاقراضه بدون فائدة الى الاتحادات المركزية (وهذه الاتحادات طبعاً تقرضها الى الجمعيات المنتمية اليها) كما انها خصصت نصيبها من ارباح البنك (الذى بلغ فى بعض السنين حوالى ٣٠٠ الف جنيه) ليقرضه البنك الى الاتحادات المركزية أيضاً بدون فائدة .

(٢) ولا تقف معونة الحكومة المادية عند المساعدة المالية بل توجد لدى الحكومة سبل كثيرة أخرى . ففى وسعها الحصول على المستهلكات التي تلزم الجمعيات خصوصاً الزراعية كالبذرة والسماد وتبيعها للجمعيات بأثمان مخفضة عن السعر الذى تبيع به لغير الجمعيات . وفى وسعها أيضاً إعفاء الجمعيات من الرسوم الحكومية كرسوم التسجيل أو الرسوم الجمركية وأن

تمنحها تخفيضاً فى أجرة نقل الاشياء فى السكك الحديدية وفى أجرة التحليل فى معامل الحكومة وهكذا

نشر الدعوة : إن من أنجح السبل لبث روح التعاون ونجاحه الدعوة اليه والتحريض عليه . ويجب أن تقوم الحكومة بقسط وافر من نشر الدعاية للتعاون والحض عليه خصوصاً فى البيئات التي هى فى شديد الحاجة اليه . لاسيما بين طبقات الفلاحين فان معظمهم من الجهل بحيث لايدركون من أنفسهم ماهو التعاون وفوائده . ولنشر الدعوة من الوسائل لدى الحكومة مالاقدرة لغيرها عليه :

(١) تعين الحكومة من الموظفين الملمين بالتعاون الذين أشربوا روحه عدداً ينبث بين الطبقات المختلفة يخطبونهم ويحاضرونهم عن التعاون ـ معناه وأغراضه ونتائجه وكيفية انشاء جمعياته الخ ـ كما تنشر الحكومة النشرات لهذه الاغراض

(٢) تنشر الحكومة مجلة أو نشرة دورية للتعاون لتتبع الحركة التعاونية في العالم . فتوقف الجمهور والجمعيات التعاونية على كل مامن شأنه بث الروح التعاونية وترقية التعاون. كما أن هذه المجلة تنشر الاحصائيات والنتائج التى وصلت اليها حالة الجمعيات فى البلاد

وتنشر عن كل جمعية تتأسس ويتم تسجيلها الخ

(٣) ويجب العناية بالناحية العلمية للتعاون بنشر المؤلفات والكتب والرسائل التعاونية ونقل وترجمة الابحاث التعاونية الجديدة التى تظهر فى الاقطار الاخرى . كما يجب تعضيد عشاق التعاون والمشتغلين به .

(٤) تعليم التعاون : ان الحكومة هى التى تسهر على نشر التعليم العام وترقيته فبيدها عقول النشؤ ومستقبلهم . وهى التى تكيّف هذا المستقبل بواسطة وضع الخطط والمناهج التي تلائم حاجة البلاد . وعلى هذا يلقى عليها مسئولية نشر التعليم التعاونى خصوصاً فى البلاد الناهضة التي تريد أن تؤسس نهضتها على أساس اقتصادى متين

يدرس التعاون عادة كباب من أبواب علم الاقتصاد . لكنه أصبح فى أوروبا علماً مستقلا يدرس بالمدارس والجامعات للطلبة الذين سيشتركون فى الحركة التعاونية اشتراكا فعلياً . وإذاً يجب أن يدرس بمدارس الزراعة ومدارس التجارة لان منهم يكون الموظفون الذين ينشرون الدعوة التعاونية ويرشدون الطبقات الى كيفية تأسيس الجمعيات والسير بها . ومنهم المفتشون والمراجعون على

أعمال الجمعيات وحساباتها

ويجب أيضاً أن يدرس للطلبة أبناء الفلاحين الذين سيكون مقامهم بالقرى بين الزراع كطلبة (مدارس المعلمين الاولية بمصر) لما ينتظر أن يكون لهم من التأثير على أهلهم وعشيرتهم . ولأنهم سيكونون طبقة مستنيرة بين أهل الريف فيلقى على عاتقهم العمل الادارى والكتابى للجمعيات التعاونية بالقرى

أما طلبة مدارس الفنون والصنائع فيجب أن يلموا أيضاً بالتعاون لانهم سيهيمنون على المصانع والورش وعلى العمال والصناع حتى يرجى منهم أن ينظموا الجمعيات التعاونية الصناعية والانتاجية . وهى من أسباب ترقية الصناعات وأيضاً ينظمون الجمعيات الاستهلاكية لراحة العمال والصناع

ديوان التعاون

تنشىء الحكومة ادارة تعاونية تكون تابعة للوزارة الاكثر اتصالا بالبيئات المحتاجة للتعاون . وهذه الوزارة هى عادة وزارة الزراعة لان الفلاحين اكثر البيئات حاجة للروح التعاونية والمساعدة والارشاد

تقوم هذه الادارة بالمهمة التعاونية للحكومة فتعين الموظفين اللازمين للارشاد ونشر الدعوة . وتحضر القوانين واللوائح لتنظيم الجمعيات التعاونية وعلى العموم تقوم بالحركه التعاونية بالبلاد . ويشتغل بهذه الادارة الموظفون الاكفاء الذين يكونون ملمين بالتعاون أتم المام مع ثبات إيمانهم التعاونى والاتفاق فيمابينهم على العمل بروح التعاون

على ان الاتحادات التعاونية تشترك مع الحكومة فى بعض مهمتها من إرشاد ونشر الدعوة وتدبير الاموال والتفتيش والمراجعة والتعليم. ومتى انتشرت هذه الاتحادات بقى للحكومة من مهمتها التشريع والتنظيم والمعونة المادية

الباب الثانى

التعـــــاونيه فى مصر

الفصل الاول
الحالة الاقتصادية ونشوء التعاون

موجز عن تقلبات الحالة الاقتصادية : ارتقت حالة مصر الاقتصادية وتمتعت بثروة لحدما من وراء التقدم التجارى والزراعى الذى قام بوضع أساسه ونظامه المصلح الكبير محمد على ومن وراء ماساد البلاد من نظام وأمن وقوة . لكن مالبثت الاحوال أن أخذت فى التدهور فى عصر خلفائه . ثم عادت الى النهوض مدة أخرى من جراء الاصلاحات الكثيرة التى تمت فى عصر اسماعيل باشا من تحسين طرق المواصلات وإنشاء المصانع وحفر الترع وإصلاح الاطيان مما أوجد نشاطاً اقتصادياً فى التجارة والصناعة والزراعة عاد بالرواج العظيم على البلاد . وكان المستقبل مملوءاً بالآمال لولا التطرف فى الاستدانة والاندفاع فى الاسراف والتبذير والالتجاء الى البحث عن مختلف الموارد المالية فاثقلت كواهل

الاهالى بالضرائب وصارت الاحوال الى الكارثة المالية التى ختم بها عهد اسماعيل وماجرته على البلاد من تدخل أجنبي فالثورة العرابية فى عهد خلفه توفيق باشا التى انتهت بالاحتلال البريطانى المشئوم مماعاق سير التقدم الاقتصادى ووجهت السياسة الاقتصادية فى البلاد الى بناء الثروة على رؤوس الاموال الاجنبية

التدهور المالى : بجانب ماكان من افلاس الحكومة وعجزها عن سداد أقساط الديون وفوائدها فان المصارف الاجنبية كانت أخذت تنتشر فى خلال الديار وأقبل المصريون من غير تروٍ ولا أناة على هذه المصارف فاستدانوا منها الاموال بارباح كبيرة بالنسبة للريع الذى يمكن أن يأتى من استغلال هذه الاموال إن أفلح المقترض فى الاستغلال . وكانت الاستدانة نظير رهن الممتلكات حتي أصبحت الملكية العقارية فى خطر وصار مجهود المصريين يذهب أولا فأولا الى خارج البلاد

وتشجعت عدة شركات أجنبية تأسست فى البلاد فتناولت كافة الاعمال الاقتصادية واستغلت كافة مصادر الثروة من تجارية وصناعية وزراعية فاستنزف مجهود المصريين فى استغلال رؤوس الاموال الاجنبية . كما سدت أبواب الاعمال الكبيرة فى وجه

أهل البلاد التى احتلت بجيوش من الاجانب قبضوا على زمام الحالة الاقتصادية بجانب الاحتلال العسكرى

التدهور الصناعى : تدهورت الحالة الصناعية فقد قضى على أكثر المنشآت الصناعية وتحولت الى شركات أجنبية . ولم توجه الحكومة أية عناية للمحافظة أو اعادة الحالة الى ما كانت عليه فى عهدى محمد على واسماعيل ولم يبق بايدى المصريين الا الصناعات التافهة التي زاحمتها المصنوعات الاجنبية . وعاد الصانع المصرى لايجد مشجعاً من السوق يجعله يفكر فى الاستمرار فى العمل أو ترقية صناعته وصارت البلاد تمون بالصناعات الاجنبية . ولهذه الحالة أثرها فى ثروة مصر التى تدخرها من حاصلاتها الزراعية إذ تستنفذ هذه الثروة فى شراء المصنوعات الاجنبية

التدهور التجارى : أما تجارة الصادرات والواردات الكبيرة فمعظمها تحول الى أيدى تجار من الاجانب فضلا عن التجارات الاخرى صغيرها وكبيرها فى أنحاء البلاد وصارت اليهم السيطرة علي السوق والتحكم فيه وإن أنت عثرت على تاجر وطنى فقلما تجده مستطيعاً الحياة بجانب التاجر الاجنبى

التدهور الزراعى : ان الزراعة التى كان يرجى منها الخير

العميم لسواد الامة بوصف أن البلاد بلاد زراعية فحالتها سيئة للغاية. اذ صار الفلاح يعتمد فى تدبير ثروته على محصول واحد وهو القطن بينما الآفات تفتك به وبغيره من المزروعات. هذا بجانب السيطرة على السوق حتى ضاع على الزراع جهودهم وعرق جبينهم

وإن جولة فى احدى قرى الريف كافية لمعرفة مبلغ بؤس الفلاح المصرى وشقائه بسبب الفقر وعدم إمكانه الادخار. فسكناه سيئة ومؤنته حقيرة وصحته عرضة لفتك الامراض وأكثرهم لايجدون قوت يومهم على حقارته

وجهة الحكومة فى الاصلاح: استمر سوء الحالة الاقتصادية حول نصف قرن من الزمان ولم تفكر الحكومة فى الاصلاح الاقتصادى من جميع نواحيه وكان معظم مجهودها منصرفاً نحو مشروعات الرى كانشاء خزان أسوان وشق الترع والمصارف فى الوجه البحرى وتحويل رى الحياض فى الوجه القبلي الى رى صيفى فلم تفد هذه المشروعات فى أكثر من ايجاد مساحات واسعة للزراعة فازدادت كميات المحاصيل خصوصاً القطن لتموين مصانع الغزل والنسيج البريطانية - أما ترقية الاحوال الاقتصادية الاخرى والعمل على تحسين حالة الصانع المصرى وانتشال الزراع من مخالب

الفقر فلم توجه الحكومة اليها عناية تذكر

العلاج بيد الامة: وحينئذ وجب أن يوكل علاج الحالة الى الامة نفسها وهذا يتوقف على جهود ذوى الرأى والمستنيرين ومن يظهر بينهم من مصلحين للقيام بنهضة اقتصادية عامة من تأسيس مصارف وطنية وشركات صناعية تنشىء المصانع المختلفة للغزل والنسيج وصناعة الورق والزجاج ودبغ الجلود والصناعات الحديدية وأيضاً تأسيس شركات زراعية وتشجيع الفلاح وارشاده الى أنواع جديدة من المزروعات وأساليب جديدة للزراعة وتعليم الصناعات الزراعية وغير ذلك من أسباب الرقى ومايعود على الفلاح بالخير العميم

المطالبة بالاصلاح: وقد ظهر بمصر من أوائل القرن الحالى طبقة من المصريين الذين تعلموا بمصر وأوروبا وأدركوا سوء الحالة الاقتصادية فقاموا يسعون ويدأبوا على نشرة الدعاية لعلاج الحالة بكل الوسائل معتمدين على وطنية أبناء البلاد وتطلع المستنيرين منهم الى تحرير بلادهم اقتصاديا الذى هو دعامة الاستقلال السياسى. فحثوا القوم على إنشاء البنوك الوطنية لعلها تحل محل البنوك الأجنبية ونادوا بكثير من الاصلاحات التى تخرج الفلاح

من بؤرة البؤس كنشر التعليم واتخاذ الاحتياطات الصحية فى القرى الخ.

الجمعية الزراعية : وكان من أثر هذه الدعوة أن تألفت الجمعية الزراعية سنة ١٨٩٨ وغرضها النهوض بالزراعة وتحسين حالة الفلاح بعمل تجارب فى البذرة والسماد وارشاد الفلاحين الى أصلح الطرق الزراعية وطرق ابادة الحشرات والحصول على أنواع جيدة من البذور والاسمدة وإقامة المعارض الزراعية . وكان على رأس هذه الجمعية الامير حسين كامل (المغفور له السلطان حسين) الذى بذل الجهد فى توطيد دعائم الجمعية واشتغل بجهود دل على براعته فى الفنون الزراعية واشتهر بعطفه على الفلاح حتى سمى بحق « أبو الفلاح » — فأثمرت هذه الجمعية ثمرة كبيرة .

المشروعات الاقتصادية : وكان من أهم المشروعات التى طالب بها أهل الرأى والمصلحون انشاء بنك وطنى بأموال مصرية لتسليف الاهالى وخصوصاً الزراع . ولكن هذه الدعوة لم تصادف قلوباً واعية من الاغنياء فقد ضنوا بأموالهم وعكفوا على مشترى الاطيان الزراعية مهما بلغ ثمنها ومنهم من أودع أمواله بالمصارف الاجنبية بدون فائدة

الوزارات الاقتصادية : وكان لا بد من أن تقوم الحكومة بدورها فى تقوية الحركة الاقتصادية فطولبت بانشاء وزارات للزراعة والصناعة والتجارة تسهر على هذه المصالح فلم تلق هذه الدعوة من الحكومة الاجابة فى الحال وكل ما فعلته أن أنشأت سنة ١٩٠٩ (مصلحة الزراعة) كانت تابعة لوزارة الاشغال . وهى نواة وزارة الزراعة الحالية .

وطالبوا أيضاً بانشاء المصانع المختلفة خصوصاً الغزل والنسيج وهذه الدعوة لم تصادف أيضاً تسهيلات من الحكومة ولا تشجيعاً من جانب الامة

نشوء التعاون بمصر : وكان من البين أن التعاون والعمل على نشر المنشئآت التعاونية هو الملجأ الذى يجب الالتجاء اليه لعلاج الحالة الاقتصادية فانه سبيل لتحسين حالة الطبقات خصوصاً الفلاحين الذين بيدهم أعظم مورد للثروة بالبلاد . متى حسنت أحوالهم انتعشت الثروة العامة . فكان من ظهور أحد أبطال التعاون وهو المرحوم عمر بك لطفى مؤسس النهضة التعاونية بمصر

الفصل الثانى

الحركة التعاونية بمصر

عمر بك لطفى : يحق لمصر أن تفخر بابنها البار المرحوم عمر بك لطفى مؤسس النهضة التعاونية الذى يعد من زعماء الحركة التعاونيه في العالم من أمثال «أون» و «ريفيزن» واضرابهما. فهو أول مجاهد مصرى فى سبيل انقاذ الطبقات الفقيرة من مخالب الفقر وفى العمل على تنظيم جهودهم وترقية شئونهم المادية والادبية عن طريق التعاون. وأصبح من الحق أن يسمى « أبو التعاون المصرى »

كان المرحوم عمر بك لطفى وكيلا لمدرسة الحقوق ثم ترك خدمة الحكومة واشتغل بالمحاماة ليكون فى جو حر يخدم فيه بلاده أجل الخدمات

كان يقينه ان مصر فى حاجة الى تأسيس نهضة اقتصادية عامة تنتشلها من تحكم رؤوس الاموال الاجنبية وسيطرتها على مجهودنا الانتاجى. بان يبعث فى الطبقات العاملة روح النشاط

والعمل ويدفعهم الى تأسيس النظم الاقتصادية والاجتماعية وأهمها النظم التعاونية

اشتغل عمر بك لطفي بالتعاون من حوالى سنة ١٩٠٦ وقام برحلات الى اوروبا وتعرف في ايطاليا بزعيمها التعاونى «لوزاتى» وقد التقيا عند غرض واحد وهو رفع شأن الوطن من طريق التعاون فكانا صديقين حميمين .

دأب عمر بك على نشر الدعوة التعاونية بمصر نخطب الامة وحاضرها فى النوادى والمجتمعات متنقلا في عواصم القطر مضحيا براحته ووقته وماله في سبيل بث الروح التعاونية بين أبناء وطنه

وقد تناولت جهوده بحث النظم والمبادىء التعاونية وتنظيم الجمعيات وطرق تسييرها والاوضاع التشريعية التعاونية بالطرق العلمية والقانونية. ولم تعن الحكومة إذ ذاك بتعضيد التعاون ووضع القوانين التى تكفل نشره وتثبيت دعائمه . فكان عمر بك مشرعاً ماهراً في استخلاص التكييف القانونى للجمعيات التعاونية من القانون المدنى. لحماية الجمعيات التعاونيـة ومبادئها والمحافظة علي حقوق الأعضاء .

وقد اعتمد عمر بك على إيمانه التعاونى ومبادىء التعاون

السامية وعكف على نشر الدعوة بين الطبقات المختلفة واشتغل بتأسيس الجمعيات التعاونية كما اشترك في تأسيس البعض الآخر. وعاون في وضع النظم والطرق التعاونية فنجحت جهوده وبشرت بثمرة عظيمة

الجمعية الزراعية والتعاون: اهتمت الجمعية الزراعية بدعوة عمر بك لطفى فألفت لجنة (فى سنة ١٩٠٩) كان عمر بك أحد أعضائها. وقد بحثت اللجنة الموضوع ووضعت الاقتراحات التى يؤسس عليها الحركة التعاونية. فاشارت بوجوب العناية بالمنشئآت التعاونية للتسليف الزراعى وبالجمعيات التعاونية الزراعية للبيع والشراء. واختارت النماذج الصالحة لمصر كقطر زراعى. ووجدت انه يجب أن تقوم الحكومة بمهمتها التعاونية. فوضعت اللجنة مشروع قانون لصيانة الجمعيات التعاونية وتنظيمها وشكلها القانونى. ووضعت أيضاً مشروع لائحة ونظاماً داخلياً للجمعيات.

وقد سعى رئيس الجمعية الامير حسين كامل « المغفور له السلطان حسين » سعياً متواصلا ليحمل الحكومة على إصدار هذا القانون. ولكن تعب اللجنة ذهب سدى فقد أهملت اقترحاتها

جمعية التعاون المالى بالقاهرة: ان اهمال الحكومة لم يثن عزم

عمر بك. فقد أسس فى سنة ١٩٠٩ «شركة التعاون المالى التجارية بالقاهرة» وهى تشبه من وجوه كثيرة جمعيات « شلس » واستصدر بها أمراً عالياً من الحكومة سنة ١٩١٠ وقد قامت هذه الشركة على المبادىء التعاونية وسارت فى عملها بتعهده اياها بالتنظيم والعمل فنجحت وهى ما زالت قائمة للآن يزداد رأس مالها [1] وتقوم بخدمات مالية لاعضائها.

جمعيات التعاون للتدبير المنزلى: وقد أثمرت الدعوة التعاونية لدى طوائف الموظفين والعمال في اكثر عواصم القطر فأسسوا جمعيات تعاونية استهلاكية للتدبير المنزلى « كشركة التعاون المنزلى لموظفى الحكومة بالقاهرة » ويرجع الفضل في تأسيس هذه الشركة الى الاستاذ احمد بك فهمى القطان (مراقب التعليم الزراعى والصناعى بوزارة المعارف فى الوقت الحاضر). وكشركات التعاون المنزلى بالاسكندرية والسويس والمنصورة وطنطا وبنى

---

(١) تأسست الشركة ١٩٠٩ برأس مال قدره ٣٤١٢ جنيهاً ثم استمر فى الازدياد حتى بلغ فى سنة ٩٢٦ مبلغ ٩٥٨٨ جنيهاً وماله الاحتياطى ٣٩٨٦ جنيهاً — وكان يطلق اسم « شركة » بدل جمعية

سويف والعياط والمنيا وكوم امبو وغيرها [١] وقد سارت هذه الجمعيات على المبادىء التعاونية فخدمت أعضاءها باختيار أحسن أنواع الحاجات المنزلية لتوزيعها عليهم بأثمان مهاودة .

جمعيات التعاون الزراعية : وكان من أهم ما تصبو اليه نفس عمر بك أن يرى الجمعيات الزراعية منتشرة فى أنحاء القطر لا تخلو منها قرية لانتشال الفلاح المصرى من أيدى المرابين والوسطاء وترقيته ماديا وأدبياً فواصل سعيه وجهوده لعلمه أن رخاء وطنه وسعادته متوقفان على تنظيم جهود الفلاح الذى يستحق كل عناية ومساعدة حتى ينقذ من المساوىء المادية والأدبيـة التى تحوطه من كل صوب

وكان من ثمرة جهوده أن كانت بلدة شبرا النملة من أعمال مركز طنطا أول بلدة أسست نقابة زراعيـة [٢] سنة ١٩١٠ وأعقبتها قرى أخرى فى الوجهين البحرى والقبلى وأسست جمعيات تعاونية زراعية للبيع والشراء والتسليف . كبلاد كفر الحمام ونشيل بالغربية وسنتماى واوليله بالدقهلية وميت القرشي بالشرقية

(١) بلغت هذه الجمعيات ١٧ جمعية فى سنة ١٩١٤

(٢) سميت جمعيات التعاون الزراعية « نقابات زراعية »

ونامول بالقليوبية وخربتا بالبحيرة وبشتيل وناهيا بالجيزة والنويره ببنى سويف وغيرها [١]

وفاة عمر بك لطفى : ظل يجاهد فى تأسيس النهضة التعاونية الى أن توفى فى ٤ نوفمبر سنة ١٩١١ فكان خسارة كبيرة على مصر كان رحمه الله قبل وفاته يعد تأسيس نقابة عامة (اتحاد) للتعاون المنزلى والزراعى فحقق هذا المشروع أخوه المرحوم احمد بك لطفى المحامى الشهير [٢]

تأثير عمر بك : ولا شك أنه يرجع الفضل الى عمر بك فى تنوير العقول وارشاد المصريين الى الروح والمبادىء التعاونيـة حتى تكوّنت طبقة من الشبيبة المستنيرة اشتغلت بالتعاون وجاهدت بعده فى صيانة المنشئآت التعاونية التى أسست فى عهده كما حرضت الطبقات على تأسيس المنشئآت التعاونية المختلفة

وممن أشربوا الروح التعاونية الاستاذ عبد الرحمن الرافعى المحامى فكان أول من وضع مؤلفاً فى التعاون باللغة العربية وهو كتابه القيم « نقابات التعاون الزراعية » الذى ظهر فى سنة ١٩١٤

١) بلغت النقابات الزراعية ٢٣ نقابة فى سنة ١٩١٤

(٢) توفى احمد بك لطفى فى سنة ١٩٢٥

وهو سفر نفيس يشهد لمؤلفه بالعلم وسعة الاطلاع كما انه يعد الأساس العلمى للنهضة التعاونية المصرية .

مشروع قانون التعاون سنة ١٩١٤ : كان من أثر النهضة التعاونية التى أسسها عمر بك لطفى أن تنبهت الامة والطبقة المستنيرة الى ما يعود على البلاد واليد العاملة من الرقى بسبب التعاون . فطولبت الحكومة بسن قانون التعاون ومد الجمعيات بالمعونة المادية ليتسع نطاق الحركة التعاونية . فلم تبد الحكومة اهتماما إلاّ فى سنة ١٩١٤ فانها وضعت مشروع قانون للتعاون الزراعى عرضته على الجمعية التشريعية فعدلت فى بعض مواده تعديلا غير جوهرى وأقرته فى أواسط يونيه سنة ١٩١٤

وقد تناولته أقلام الكتاب بالنقد خصوصاً الاستاذ عبد الرحمن الرافعى فى كتابه . لما فى القانون من نقص ولما اشتمل عليه من قيود وعقبات تهدد حياة الجمعيات . فقد كان اتباع هذا القانون اختياريا فضلا عن عدم اشتماله على المساعدة المادية ولم تبد الحكومة أى ميل لاعانة التعاون بالمال

تأثير الحرب العظمى : ولعل هذا القانون كان خطوة لا بأس بها ربما أعقبتها خطوات أخرى ما طالب الرأى العام بالاصلاح

لولا قيام الحرب العظمى في يوليه وأغسطس سنة ١٩١٤ وحدثت التغييرات السياسية بمصر مما أفضي الى القاء هذا القانون فى زوايا المهملات فلم تصدره الحكومة

وقد تقلبت الاحوال العامة بمصر من سياسية واقتصادية واجتماعية فلم تنته الحرب سنة ١٩١٨ حتي تضعضعت حالة الجمعيات التعاونية ولم يبق من النقابات الزراعية اكثر من ١١ نقابة مع ما صارت اليه من ضعف وتفكك . كما أفلس بعض الجمعيات الاستهلاكية الصغيرة ولم يبق الا الجمعيات الكبيرة فى القاهرة والاسكندرية وبعض عواصم أخري . أما جمعية التعاون المالى بالقاهرة فقد ناضلت فعاشت بفضل المبادىء القويمة التى شيدها عليها مؤسسها المرحوم عمر بك

على انه لم يغب عن الطبقة المستنيرة أن يناضلوا عن التعاون إبقاء على نهضة تعبت الامة فى تأسيسها . كما ظهر فى سنة ١٩١٧ كتاب التعاون في الزراعة للاستاذ صادق بك حنين (صادق باشا حنين وزير مصر المفوض فى روما فى الوقت الحاضر)

النهضة العامة : ولما قامت ثورة الاستقلال بمصر سنة ٩١٩ كان من شأنها إحداث نهضة عامة فى كل ناحية من نواحى

الحياة فكان للأحوال الاقتصادية منها حظ وفير .

بنك مصر : وكان من أثر هذه النهضة أن أنشىء بنك وطنى هو بنك مصر سنة ١٩٢١ بأموال مصرية . وهى أمنية قديمة تاق اليها المصريون فاقبلوا على مشترى أسهم البنك غير طامحين الى ارباح يجنونها بل كان فى نظرهم ان الاقدام على مشترى هذه الاسهم تضحية وطنية فحسب. وبفضل هذا الاخلاص أطرد تقدم البنك. ساعد عليه مقدرة مديره المالى الكبير طلعت بك حرب. ولا أدل على اطراد تقدمه من ازدياد رأس ماله سنة بعد أخرى حتى وصل رأس المال فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٨ الى مليون جنيه مدفوع كله وارتفع ثمن سهمه من ٤ جنيهات الى ٦ جنيهات وكسور فى الوقت الحاضر .

قام البنك بخدمات مالية جليلة ومما يذكر له بالفضل انشاؤه أربع شركات صناعية وهى (١) شركة مصر لغزل ونسج القطن (٢) وشركة مصر لنسج الحرير (٣) وشركة مصر للكتان (٤) وشركة مصر لمصايد الاسماك

اهتمام الحكومة : وكان من أثر النهضة أيضاً أن نشطت وزارات الحكومة فى تعضيد النهضة الاقتصادية ووضعت كثيراً

من المشروعات النافعة فأنشأت مصلحة الصناعة والتجارة (تابعة لوزارة المالية) لتشجيع الصناعات وتنشيط التجارة بكل الوسائل. وكان من هذه الوسائل أن أودعت الحكومة ببنك مصر لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٧ من أموالها مبلغ مائتين الف من الجنيهات لاقراضها للهيئات الصناعية وهو عامل قوى لترقية الصناعات.

تجديد النهضة التعاونية : كان من نتائج النهضة العامة أن وجهت وزارة الزراعة عنايتها نحو إحداث حركة تعاونية بالبلاد . وخاصة لنشر الجمعيات التعاونية الزراعية . فانشأت « قسم التعاون » ليكون ادارة خاصة يسهر على نشر الدعوة التعاونية ووضع الخطط والنظم للارشاد والتأسيس والاشراف على الحركة التعاونية حتى تنبعث الروح التعاونية فى نفوس الاهلين .

قانون التعاون سنة ١٩٢٣ : وكانت أولى الخطوات الضرورية أن أصدرت الحكومة في سنة ١٩٢٣ قانوناً للتعاون جعلته خاصاً بالمنشآت التعاونية الزراعية لارشاد المزارعين الى تأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية بانواعها . وقد أحدث إصدار هذا القانون ونشاط قسم التعاون حركة تعاونية فأنشئت نحو ١٤٠ جمعية تعاونية زراعية للبيع والشراء والتسليف طبقاً للقانون . وأكثرها فى أقاليم

الوجه البحرى . وكان ذلك بما بذله قسم التعاون من مجهود فى سبيل نشر الدعوة من اصدار النشرات وبث المفتشين بين طبقات الزراع يحرضونهم على تأسيس الجمعيات.

المؤلفات التعاونية : ولقد قرنت هذه الحركة بعامل مهم من عوامل النهضة وهو ظهور المؤلفات التعاونية . التى هى دعامة قوية يجب العناية بها ليتأصل غرس التعاون وينمو ويثمر. وهى بحسب تاريخ ظهورها:

عنى الدكتور حسين الرفاعى (مفتش المالية) بتعريب كتاب « روح التعاون » ظهر سنة ١٩٢٢

ثم الاستاذ ابراهيم رمزى (مفتش التعاون بوزارة المعارف فى الوقت الحاضر) أخرج « كتاب الجمهور في التعاون الزراعى » سنة ١٩٢٤ ، ثم كتابه « مبادىء التعاون » سنة ١٩٢٧

أما الاستاذ الدكتور ابراهيم رشاد مدير قسم التعاون فقد أخرج كتابه الممتع « التعاون الزراعى » سنة ١٩٢٥ . فضلا عن مجهوده الفني فى إصدار نشرات قسم التعاون

وأصدر أيضاً الدكتور يحى احمد الدرديرى فى سنة ١٩٢٦ كتابه « التعاون »

مجلس شورى ملى
كتابخانه
تأسيس ١٣٣٤

ولاشك أن لهؤلاء يرجع الفضل فى تأسيس النهضة التعاونية بعنايتهم بالناحية العلمية للتعاون . والأمل كبير فى رجال الفنون الاقتصادية والمشتغلين بالتعاون أن يبرزوا من علمهم الجم المؤلفات التعاونية فمازالت البلاد فى حاجة شديدة الى الاكثار منها وحتى تتكون مكتبة تعاونية عربية أسوة بالبلاد الاوربية فقد أصبح في أكثر اللغات الحية مكتبة تعاونية لاتقل فى ضخامتها عن مكاتب العلوم الحديثة الاخرى .

التعليم التعاونى بمصر : يدرس التعاون فى مصر كعلم مستقل بمدرسة الزراعة . وفي سنة ١٩٢٥ قررت وزارة المعارف تدريس هذا العلم بمدارس المعلمين الاولية . فكانت خطوة مهمة فى سبيل تقوية النهضة التعاونية الجديدة . لان طلبة هذه المدارس سيكونون طبقة مستنيرة في بلاد الريف . وسيكون لاتصالهم بأهلهم وعشيرتهم في القرية تأثير كبير عليهم . وساعد قوى على نشر الدعوة التعاونية فضلا عن أنهم يستطيعون القيام باعباء أعمال الجمعيات التعاونية التى تنشأ . ولاتجد غيرهم فى القرية أقدر منهم على ذلك

لكن وزارة المعارف أزمعت الغاء تدريس هذا العلم من مدارس المعلمين ابتداء من سنة ١٩٣٠

ونحن لايسعنا بعد أن اتضح حاجة البلاد الى التعاون الا أن نرجو وزارة المعارف أن تعيد النظر فى هذا الموضوع

قانون التعاون سنة ١٩٢٧ : وبفضل مابدا من الامة والبرلمان ، من الرغبة في إحداث حركة تعاونية واسعة النطاق . ولما تبينته وزارة الزراعه من أن قانون سنه ١٩٢٣ لم يحقق هذه الرغبة لما فيه من مواطن الضعف وما تخلل أحكامه من إيجاز أو خروج على التعاليم التعاونية . فقد شكلت وزارة الزراعة فى سنه ١٩٢٦ لجنة لبحث الموضوع واقتراح مايكفل تلافى ذلك النقص .

تألفت هذه اللجنة من خيرة الرجال الاقتصاديين بمصر ووالت اجتماعها وانتهت بوضع مشروع جديد لقانون تعاونى يكفل للبلاد القيام بحركة تعاونية واسعة النطاق . ولهذا القانون مميزات كثيرة منها أنه جعل عاما ينظم كافة المنشآت التعاونية ومنها أنه نص على مساعدات مادية تقدمها الحكومة للجمعيات . وقد أبدى وزير الزراعة إذ ذاك صاحب المعالى فتح الله بركات باشا همة عالية فى سبيل التعجيل فى عرض المشروع على البرلمان والدفاع عنه أمامه

وقد عرض القانون على البرلمان فى يونية سنة ١٩٢٧ فاقره بعد تعديلات طفيفة . ثم أصدر فى يوليه سنة ١٩٢٧ بعد أن شرفه

جلالة مولانا الملك فؤاد الاول بالتصديق عليه أثناء رحلته الميمونة فى لندن . وعلى أثر التصديق على القانون قام وزير الزراعة برحلة طاف أثناءها على بعض أقاليم الوجه البحرى لنشر الدعاية وبث الروح التعاونية بين أهل الريف

قام هذا القانون على المبادىء التعاونية وسيفسح المجال لكافة الطوائف لتستفيد من التعاون وتظفر طبقات العمال والفلاحين بالسعادة والرخاء

وسنلخص القانون فى الفصل الآتى لنبين أهم المبادىء والقواعد التى وضعها .

وقد أخذ قسم التعاون منذ صدر القانون فى تنظيم العمل به فتسجل على مقتضاه ١٤٦ جمعية لغاية آخر يناير سنة ٩٢٨ منها جمعية واحدة استهلاكية تأسست بالاسماعيلية برأس مال قدره ٥٠٠ جنيهاً والباقى جمعيات تعاونية زراعية للبيع والشراء والتسليف (ومعظمها الجمعيات التعاونية الزراعية التى كانت أسست بحسب قانون سنة ١٩٢٣). وهذه الجمعيات منها ١٠٦ جمعية باقاليم الوجه البحرى بلغ عدد أعضائها ٧٧٣٠ عضواً ورأس مالها المكتتب به ٣٧٧٥٨ جنيهاً والمدفوع ٣١٢٢٢ جنيهاً . والباقى ٣٩ جمعية باقاليم الوجه القبلى بلغ

عدد أعضائها ٢٦٢١ عضواً ورأس مالها المكتتب به ١٦٦٦٤ جنيهاً والمدفوع ١٣٧٨٠ جنيهاً ومازال قسم التعاون فى طور التنظيم ووضع الخطط للقيام بتوسيع الحركة التعاونية . والمستقبل مملوء بالآمال .

المساعدة المالية : لم يقتصر القانون على وضع التشريع التعاونى بل نص على مساعدات مادية تتمتع بها الجمعيات التى تتأسس طبقاً لاحكام القانون . وهى كما نص عليها بالباب السادس بالمادة ٤٥ :

« الجمعيات التعاونية المؤلفة طبقاً لاحكام هذا القانون تتمتع بالمزايا الآتية :

ا) تعفى من جميع الرسوم النسبية وغيرها مما يستحق على العقود المتعلقة بتأسيسها أو بتعديل نظامها . كما أن التصديق على الامضاءات والنشر الخاصين بالعقود المذكورة يكونان بلامقابل .

ب) تعفى من رسوم تسجيل عقود ممتلكاتها أو حقوقها العينية العقارية وكذلك من رسوم التصديق على الامضاءات .

ج) تعفى من تقديم التأمين المؤقت الذى يشترط دفعه مقدماً للدخول فى المناقصات التى تطرحها الحكومة والسلطات المحلية بشرط أن تكون التوريدات المطلوبة داخلة فى دائرة أعمالها

د) تعفى من الرسوم الجمركية التى تستحق على العدد والآلات

التى تستوردها لتأسيسها فى بدء عملها على شرط أن يكون الاستيراد فى خلال السنتين الاوليين لتأسيسها .

هـ) تمنح تنزيلا قدره ٢٥ ٪ من أجور نقل العدد والآلات المذكورة آنفاً على السكك الحديدية التابعة للحكومة

و) يكون لها الحق فى تخفيض رسوم التحاليل فى المعامل الكيميائية للحكومة ويحدد مقدار هذا التخفيض بامر وزاري يصدره الوزير المختص .

ز) تمنح تخفيضاً قدره ٥ ٪ على الاقل على أثمان البذور والاسمدة التى تشتريها من وزارة الزراعة لمنفعة أعضائها الشخصية »

المساعدة المالية : إن الفلاح المصرى أحوج مايكون الى المال فى ظروف كثيرة . فاذا توفر للجمعيات التعاونية الزراعية المال لاقراضه للفلاح بفوائد قليلة كانت هذه أكبر خدمة تسدى الى الفلاح المسكين . ومن أجل هذا خصصت الحكومة مبلغ ٢٥٠ الف جنيه من مالها الاحتياطى ليقرض للجمعيات التعاونية الزراعية فقط . وقد عرضت ذلك على البرلمان فى يوليه سنة ١٩٢٧ فاقرها على أن يودع هذا المبلغ ببنك مصر بفوائد ٢ ٪ فقط تأخذها الحكومة ليقوم البنك بعملية التسليف . وقد أودعت الحكومة

فعلا ٥٠ الف جنيه بالبنك من أصل المبلغ المخصص . ووزارة الزراعة جارية الآن وضع نظام التسليف الذى يتبعه البنك فى إقراض هذه الاموال للجمعيات .

أما الجمعيات التعاونية الاخرى الصناعية والمالية (فى المدن) والاستهلاكية للتدبير المنزلى فهى تعتمد طبعاً على رؤوس الاموال التى تؤسس بها . ومع ذلك فان الجمعيات التعاونية الصناعية بصفتها هيئات صناعية تستطيع أن تستفيد من المبالغ التى خصصتها الحكومة لتسليفها للهيئات الصناعية (أنظر صحيفة ٩٧)

الآمال : أصبحت الدعوة الى التعاون واجب وطنى ملقى على عاتق الطبقة المستنيرة والاغنياء والمشتغلين بالتعاون الذين عليهم أن يتعهدوه بالرعاية والتشجيع . فالآمال معقودة على أن تستفيد مصر من المنشآت التعاونية بفضل مجهود الرجال العاملين وأبناء الوطن المخلصين .

الفصل الثالث

قانون التعاون المصرى

يعرف قانون التعاون برقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ . وهو مؤلف

من اثنى عشر باباً مكوّنة من ١١٠ مادة . واليك ملخص موجز عن محتويات كل باب وأهم المبادىء التعاونية التى نص عليها القانون . ولأجل الوقوف على التفاصيل يجب الرجوع الى مواد القانون .

(١) أحكام عمومية

الجمعيات التعاونية : تعد جمعيات تعاونية مصرية الجمعيات التي تنشأ طبقاً لاحكام هذا القانون وتكون غايتها تحسين حالة أعضائها من الوجهة المادية فى مسائل الانتاج والشراء والبيع والاقراض والاقتراض والتأمين واستغلال الأراضى وأعمال الرى والصرف وبناء المساكن بقليل النفقات أو ما شاكل ذلك بواسطة اشتراك جهودهم متبعة فى ذلك المبادىء التعاونية .

عدد أعضاء الجمعية : لا يصح أن يقل عدد أعضاء الجمعية عن عشرة (وبديهى انه ليس لعدد الأعضاء حد أقصى)

رأس مال الجمعية : رأس مال الجمعية قابل للتغيير (أى لا يحدد حتى يمكن أن يتزايد فى كل وقت)

المسئولية : مسئولية أعضاء الجمعيات إما محدودة أو غير محدودة . وللجمعيات ذات المسئولية غير المحدودة دون غيرها

أن تتكوّن بغير رأس مال

(٢) فى الجمعيات التعاونية المصرية

اجراءات التأسيس : يحرر المؤسسون (ا) عقداً ابتدائياً للتأسيس (ب) مشروع النظام الداخلى (أى القانون الذى تسير عليه الجمعية والذى يجب ألاّ يخرج عن أحكام قانون التعاون)

يجب أن يكون كل من عقد التأسيس ومشروع النظام الداخلي مستوفيين للبيانات عن اسم الجمعية ومقرها ونوعها ومدتها ومسؤليتها الخ.

واجبات وحقوق المؤسسين : المؤسسون مسئولون عما يستلزمه تأليف الجمعية من نفقات، يحصلونها من مال الجمعية متى تم تأليفها والا فليس لهم حق فى المطالبة بها

اجراءات التسجيل : يرسل المؤسسون نسختين من عقد التأسيس ونظام الجمعية الى قسم التعاون، ليسجلها القسم متى كانت قانونية ويرسل للجمعية شهادة تدل على تسجيل الجمعية مع نسخة من عقد التأسيس ونظام الجمعية. ويتولى القسم النشر عن الجمعية. وكل تعديل فى نظام الجمعية يجب تسجيله والنشر عنه

(٣) المجلس الاعلى للجمعيات التعاونية

المجلس الاعلى : ينشأ مجلس أعلا مهمته بحث الخطط العامة للحركة التعاونية وفحص وسائل الانتفاع بما تقدمه الحكومة أو الغير من الاعانات المالية وغيرها. ويتألف المجلس من ٢٥ عضواً بما فيهم الرئيس وهو وزير الزراعة. وينعقد المجلس مرة كل ثلاثة شهور على الاقل بدعوة من الرئيس أو بطلب خمسة من الاعضاء[١]

(٤) فى الاسهم وفى المال الاحتياطى

قيمة السهم : يجب ألاّ يقل قيمة السهم عن نصف جنيه ولا يزيد عن جنيهين. ولا يدفع قيمة السهم بالتقسيط الا اذا كان السهم يزيد عن نصف جنيه

المال الاحتياطى : يتكون من (ا) جزء من الارباح (ب) رسوم الدخول (ج) الهبأة والوصايا التى لم تخصص لغرض معين (ء) الفوائد والأرباح والعائد عليها خمس سنوات ولم تطلبها أصحابها.

ويجب ملاحظة جعل الاحتياطى لا يقل عن ربع رأس المال

(١) وقد تألف المجلس فعلا وقائم باعماله

(٥) قواعد الاقراض والاقتراض والودائع

الاقراض: لا تعطى القروض الا لاعضاء الجمعية مع مراعاة حاجة المقترض ومقدرته على السداد ويجب أن تكون بضمانة أو رهن

تعطى القروض اما لاجل قصير لا يزيد عن اثنى عشر شهراً أو لأجل متوسط لا يزيد عن خمس سنوات

الودائع: للجمعية أن تقبل ودائع الأعضاء بدون فائدة اذا أودعت تحت الطلب وبفائدة اذا كانت لأجل.

(٦) حقوق وواجبات الجمعيات وأعضائها

حقوق الجمعيات: تتمتع الجمعيات التعاونية بالمزايا التى نص عليها القانون (انظر صحيفه نمرة ١٠٢)

حقوق الاعضاء وواجباتهم:

(ا) يجب أن يكون العضو مصرى الجنس

(ب) والا يكون قد صدرت ضده أحكام مخلة بالشرف والامانة أو أحكام تفليس

(ج) ويجب أن يكون ممن يزاولون عملا مرتبطاً باعمال

وأغراض الجمعية

(ء) ولا يصح للعضو أن يمتلك اكثر من خمس مجموع أسهم رأس مال الجمعية.

(٧) ادارة الجمعيات

مجلس الادارة: (ا) يتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل تنتخبهم الجمعية العمومية (ب) ومهمته إدارة شئون الجمعية (ج) وهو الذى يمثل الجمعية فى معاملاتها (ء) ويجب أن يشتغل أعضاء المجلس بدون أجر (ه) وأن يضع المجلس دفاتر «١» باسماء الاعضاء وبيانات عنهم «٢» بالاسهم وتوزيعها على الاعضاء «٣» محاضر الجلسات (و) ويجب أن يتصل المجلس بقسم التعاون بوزارة الزراعة فيوافيه بصور من حسابات الجمعية ومحاضر جلسات الجمعية العمومية

لجنة المراقبة: (ا) تتألف من ثلاثة أعضاء على الاقل تنتخبهم الجمعية العمومية (ب) ومهمتها مراقبة سير أعمال الجمعية بانتظام (ء) وان يشتغل الاعضاء بدون أجر.

الجمعية العمومية: (ا) تتألف من جميع أعضاء الجمعية (ب)

وتنعقد مرة على الاقل في السنة (ح) ومهمتها : (١) التصديق على الحسابات وتقارير مجلس الادارة ولجنة المراقبة (٢) انتخاب أعضاء مجلس الادارة ولجنة المراقبة (٣) تعديل نظام الجمعية (٤) انضمام الجمعية لجمعية أخرى أو الانتماء للاتحادات (٥) حل الجمعية

التصويت : ليس للعضو سوى صوت واحد فى الانتخابات والاقتراحات مهما كان عدد الاسهم التى يمتلكها .

توزيع صافى الارباح : (ا) جزء يعلى على الاحتياطى لايقل عن ٢٥ ٪ حتى يبلغ الاحتياطى نصف رأس المال وحينئذ يصح تخفيضه الى ٥ر١٢ ٪ (ب) واذا كانت الجمعية بدون رأس مال وجب أن يؤخذ للاحتياطى ٧٥ ٪ من الارباح (ح) جزء يوزع على الاسهم بحيث لاتزيد الفائدة عن ٦ ٪ من قيمة السهم . (ء) جزء يصرف على ترقية شئون البلد المؤسس به الجمعية (ه) الباقى من الارباح يطلق عليه اسم « العائد » وهو الذى يوزع على الاعضاء بنسبة معاملاتهم مع الجمعية

(٨) التفتيش والمراجعة

يرسل قسم التعاون بوزارة الزراعة المفتشين والمراجعين الى أن تنشأ اتحادات تعاونية فتقوم بالتفتيش والمراجعة

(٩) حل الجمعية وتصفيتها

نص القانون عن الحالات التي تحل وتصفى فيها الجمعية . ونص عن واجبات المصفين واجراءات التصفية وأيضاً عن حقوق الاعضاء والتزاماتهم فى حالة حل الجمعية .

(١٠) الجمعيات التعاونية المركزية والاتحادات التعاونية

الجمعيات التعاونية المركزية : للجمعيات التعاونية (بحيث لاتقل عن عشرة) أن تؤلف جمعية تعاونية مركزية يكون الغرض منها القيام باجراء عمليات بالجملة تتطلبها الجمعيات المنتمية اليها لحسابها أوتمهيد الوسائل التي تكفل للجمعيات المذكورة تحقيق هذه العمليات أو تقديم المواد التى تستهلكها هذه الجمعيات لها

الاتحادات : للجمعيات التعاونية وكذا للجمعيات التعاونية المركزية (بحيث لايقل العدد عن عشرة) أن تؤلف اتحاداً تعاونياً يكون الغرض منه القيام بعمليتى التفتيش والمراجعة وإرشاد الجمعيات المنتمية اليها فى إدارة أعمالها وكذا مساعدة الاهالى على إنشاء جمعيات تعاونية بتعليمهم أنظمتها وبث الروح التعاونية فيهم

(١١) أحكام خاصة بالعقوبات

نص القانون على توقيع العقوبة بغرامة مائة جنيه أوبالحبس ستة شهور علي المؤسسين أوأعضاء مجلس الادارة أولجنة المراقبة أوالمديرين أوالمفتشين أوالمراجعين فى حالات الكذب فى إيراد الوقائع أوإخفائها أوالتدليس الخ

ويعاقب بهذه العقوبات أعضاء مجلس الادارة لاية جمعية لم تنشأ طبقاً لاحكام هذا القانون

وأيضاً كل شخص ينشر علي الجمهور تسمية تشعر بأن محله أوشغله محلا أوشغلا تعاونياً

(١٢ أحكام ختامية

(ا) بالغاء قانون سنة ١٩٢٣ (ب) باعطاء الحق للجمعيات المؤسسة قبل قانون سنة ١٩٢٧ فى أن تقوم باجراءات التسجيل فى ظرف ٣ شهور من تاريخ العمل بالقانون المذكور . وقد انتهت هذه المدة

الفصل الرابع

تأسيس الجمعيات والسير بها

قسم التعاون . استعد قسم التعاون المصرى بوزارة الزراعة للقيام بمهمته التعاونية ، واعتزم التوسع فى الحركة التعاونية خصوصاً الزراعية منها ، بمعاونة الطبقات على تأليف الجمعيات وإرشادها الى طرق التأسيس والسير بالجمعيات . فوضع الى الآن ثمانى نشرات يوزعها على الناس وهى تبين فائدة التعاون وطرق التأسيس وتطبيق القانون وغير ذلك . وسيصدر نشرة دورية (مجلة) تتناول ابحاثاً فى التعاون والنشر عن الجمعيات التى تسجل بالقسم طبقاً لاحكام القانون.

وقد جعل مفتش تعاون للوجه البحرى وآخر للوجه القبلي يساعد كل منهما عدد من وكلاء المفتشين يختص كل وكيل بالاشراف على مديريتين أو اكثر حسب الظروف ، ويشتغل مع الوكلاء عدد من المنظمين يشرف كل منظم على الحركة التعاونية فى منطقة تحتوى على ٢٠ جمعية أو اكثر حسب الظروف أيضاً . هذا عدا مراجعى الحسابات الذين سيتولون ارشاد الجمعيات الى

كيفية امساك الدفاتر ويقومون بمراجعة حسابات الجمعيات .

كما أن القسم وضع نماذج الخطابات التى تستعمل عند التأسيس وفي أثناء سير الجمعية ونماذج عقود التأسيس والنظام الداخلى تسهيلا على الجمعيات ، وحتى تقتصد نفقات الاستفتاء القانونى لوضعها ، مع مراعاة المبادىء التعاونية مما يؤدى الى نجاح الجمعيات ، ووضع أيضاً الدفاتر والاستمارات التى تستعملها الجمعيات لحساباتها وأعمالها (١)

استرعاء الهمم : والآن قد وضحت حاجة مصر الى التعاون ـكن الى التعاون الزراعى أشد وأعظم .

ان طوائف الموظفين والفنيين والعمال قد تجد فئة مستنيرة منهم أو تتصل بهم ، وهذه الفئة تستطيع أن تلم بالتعاون ونظمه وطرق تأسيسه ، فيتولون اجراءآت تأسيس الجمعيات التى تلائمهم

(١) وضع قسم التعاون الدفاتر والنماذج اللازمة للجمعيات تسهيلا للعمل وتوحيداً لنظامه فيحصل عليها مجلس الادارة من القسم نظير دفع ثمنها المقرر وهى (١) دفتر الاعضاء (٢) دفتر الاسهم (٣) محاضر الجلسات (٤) اليومية ٥) دفتر الجرد (٦) دفتر الصندوق (٧) الاستاذ (٨) دفتر الكوبيا (٩) طلب تنازل عن الاسهم (١٠) شهادات مؤقتة ن مشتري أسهم (١١) دفتر ايصالات (١٢) طلب اكتتاب الخ

ببعض الارشاد من قسم التعاون اذا اتصلوا به .

أما الفلاحون فان بُعدهم عن الحركة العمرانية فى المدن وعن دوائر الحكومة وانشغالهم بالعمل فى حقولهم ، كل هذا يدعو الى بذل الهمة فى جمع كلمتهم وارشادهم الى تأليف الجمعيات التعاونية الزراعية من النوع التى يلائم بيئتهم .

فأنت أيها القارىء وأنت أيها الطالب « يابن الفلاح » اذا كنت قد فهمت التعاون ونظمه ، واذا كانت مبادئه السامية قد أثمرت عندك ، واذا كنت قد آمنت بالتعاون وفوائده الجليلة ، فان وطنك مصر يرجو منك خيراً كثيراً ، وان أهلك وعشيرتك من أبناء الريف الفلاحين الذين تشرف بالانتساب اليهم ينتظرون منك أن تكون ساعدهم على تحسين حالتهم المعيشية وترقية شئونهم الزراعية

فاذا عُدت الى قريتك عليك أن تبث الروح التعاونية بين أهل القرية بالتحدث اليهم فى رفق وهوادة ، وأن تغشى اجتماعاتهم مرة بعد أخرى تشرح لهم فوائد التعاون وثماره وتوضح له أساليبه فى قتل الفقر وقطع دابر الضيق المستحكم بينهم بالقضاء على الايدى الاثيمة التى تعبث بهم وبمحصولاتهم واموالهم ومصادر أرزاقهم ،

واعتمدفي هذاعلى التعاون بان تلجأ الى من لهم منزلة واحترام في قلوب أهل القرية لمكارم أخلاقهم وتقوامم واشتهارهم بالحذق فى فى تصريف الامور ، فتطلب اليهم معاونتك فى عملك . حتي اذا أنستم من النفوس ميلا الى انشاء جمعية تعاونية سارعتم الى التعاهد على الشروع في اجراءات التأسيس

الخطوات التأسيسية : والامر لايكلفكم تعباً ولامشقة بل هو غاية في السهولة خصوصاً اذا اتبعتم الخطوات الآتية :

١) يحسن بل يجب الاتصال بقسم التعاون بان تكتبوا الى مديره خطاباً بأنكم مهدتم الطريق ليؤسس أهل البلد جمعية تعاونية زراعية تتناول الاعمال التى رأيتم أنها ضرورية لهم ، وأنكم تلتمسون ارشاداته ونصائحه ، فيلبى القسم طلبكم فى الحال ويبعث لكم بنشراته التعاونية ونسخة من القانون ونماذج الخطابات التي تستعمل عند التأسيس كنموذج « طلب اكتتاب » وربما بعث لكم مندوباً تعاونياً (المفتش أووكيله اوأحد المنظمين) يعاونكم على بث الفكرة ويرشدكم عن اجراءات التأسيس

٢) وحينئذ تولف هيئة المؤسسين من أولئك الذين ارتبطوا وتعاهدوا على اتخاذ اجراءات التأسيس والتسجيل . واذا كانت

الدعوة قد نجحت ، وهو المأمول انشاء الله ، حتى عظُم عدد المؤسسين فان القانون يبيح أن ينتخب المؤسسون من بينهم لجنة لايقل عددها عن ثلاثة اشخاص لتنوب عن جميع المؤسسين فى اجراءات التأسيس ، ويجب تحرير محضر بانتخاب هذه اللجنة

٣) وعلى هذه اللجنة أن تنتخب من بين أعضائها أمين صندوق وسكرتير مؤقتين . وتقوم بحث الاهالى على الاكتتاب فى رأس مال الجمعية . مع مراعاة شروط العضوية حسب القانون وقيمة السهم التى يكونون قد اتفقوا على تحديدها بمراعاة أحكام القانون أيضاً

٤) فكل من رغب فى الاشتراك حرر طلباً حسب النموذج الذى وضعه قسم التعاون وحينئذ يحصّل أمين الصندوق المبالغ التي يدفعها المكتتبون نظير إيصال من « دفتر الايصالات » لذى يرسله قسم التعاون أيضاً وعليه أن يودع هذه المبالغ أمانة فى خزينة المديرية (١) أوفى بنك

٥) ويتولى السكرتير المخابرات مع قسم التعاون فيكتب اليه (كالنموذج الذى يرسله له قسم التعاون) يخطره بانشاء لجنة التأسيس ويسترشد منه عن باقى الاجراءات فيرسل له المعلومات ونماذج

---

(١) وربما وضع نظام لايداع هذه المبالغ عند صراف الناحية الذى يمثل خزينة المديرية تسهيلا للمتعاونين

عقد التأسيس والنظام الداخلى

٦) تقوم اللجنة التأسيسية بوضع عقد التأسيس والنظام الداخلي حسب النموذج وطبقاً لاحكام القانون

٧) ثم تدعو اللجنة المؤسسين جميعاً وتعرض عليهم مواد النظام الداخلى فاذا وافقوا استوفت اللجنة البيانات فى صورتين من عقد التأسيس والنظام الداخلى ووقع كل مؤسس على الصورتين بحسب النظام الموضوع ثم يصدقون على امضاءاتهم أمام كاتب التصديقات باحدى المحاكم الاهلية أو الشرعية أو الخط التابعة لها جهتهم وهذا التصديق لايدفع عنه رسوم

٨) يرسل السكرتير نسختى عقد التأسيس والنظام الداخلى الى قسم التعاون، متى وجدهما مستوفيين ومنطبقين على أحكام القانون سجل الجمعية واحتفظ بنسخة وأعاد النسخة الاخرى الى لجنة التأسيس مرفقة بشهادة منه تدل علي اتمام التسجيل

٩) فتشرع اللجنة في دعوة الجمعية العمومية في أقرب زمن ممكن لانتخاب مجلس الادارة ولجنة المراقبة متبعين فى ذلك نظامهم الداخلى الذى يكون قد تأسس على المبادىء التعاونية وطبقاً لاحكام قانون التعاون المصرى

مجلس الوزراء المصرى
١٣٠٢
الكتبخانة

١٠) ومن ثم تُعد الجمعية أنها قد أنشئت فعلا ويشرع مجلس الادارة في تنظيم العمل تحقيقاً لاغراض الجمعية، فيُعد محلا يتخذه مركزاً للجمعية، ولعل الاعضاء يتبارون في تقديم محل مجاناً فى أول الامر. ويُعد الدفاتر والنماذج اللازمة التى يطلبها من قسم التعاون، ويطبع نظام الجمعية لينشر على الاعضاء وعلى كل من يريد الالتحاق بالجمعية

كما أن أمين الصندوق الذى ينتخب من بين أعضاء مجلس الادارة يسترد الامانة التى كان قد حصلها أمين الصندوق المؤقت

وكذلك تقوم لجنة المراقبة بالمهمة الموكولة اليها حسب النظام الداخلى

واذاً تسير الجمعية على بركة الله . ؟